Takfīr bil ʿUmūm und die Anzeichen des Islāms

Veröffentlicht am 6. April 2026 · Stand: 13. November 2026 · 35 Min. Lesezeit

INHALT

- Die Definition von Dār al-Kufr
- Das allgemeine Urteil über Dār al-Kufr
- Die Anzeichen des Islāms (ʿalāmat al-Islām)
- Widerlegung der Scheinargumente: Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Kufr sei angeblich die ʿAqīda der Khawārij
  - Teil 1: Die Azāriqa
  - Teil 2: Die Bayhasīya und ʿAwfiyya
  - Teil 3: Die Akhnasīya

Die Frage, ob Takfir bil Umum eine Realität im Islām hat, hat sich unter den Menschen, die mehr zu Religiösität geneigt sind, verbreitet. Es ist, wie bei vielen Angelegenheiten, eine Frage der Definition. Wenn man die Diskussion verfolgt, so stellt man fest, dass viele aneinander vorbeireden, weil sie gar nicht das Thema an sich verstanden haben und die Frage, die es zu klären gibt, nie definiert haben.

Zuerst aber, für diejenigen, die mit dem Thema nicht vertraut sind: Was ist at-Takfīr bil ʿUmūm? Im gegenwärtigen Zeitgeist versteht man darunter die Frage, ob man die Menschen, die in einem Gebiet, welches im Fiqh des Islāms, als Ungläubig festgelegt ist, also Dār al-Kufr bzw. Dār al-Ḥarb, auch allgemein als Ungläubig ansieht und welche Anzeichen an einer Person vorfindbar sein müssen, dass man sie als Muslim akzeptiert.

Dies bedingt vorweg eine klare Definition darüber, was als Gebiet des Islām eingestuft wird und was nicht.

Die Definition von Dār al-Kufr

Imām Saḥnūn bin Saʿīd al-Mālikī (gest. 240 هـ) überliefert von Imām Ibn al-Qāsim al-Mālikī (gest. 191 هـ) die Definition von Dār al-Ḥarb:

> *„Ich sagte zu Ibn al-Qāsim: (...) Er (Ibn al-Qāsim) sagte: (...) Siehst du nicht, dass Bilāl vor seinem Herren Muslim wurde, so kaufte ihn Abū Bakr und er befreite ihn. Und das Dār war damals Dār al-Ḥarb, weil die Urteile der Jāhilīya damals vorherrschend waren.“*

المدونة الكبرى

لإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبحي
المتوفى سنة (١٧٩هـ)

رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي
المتوفى سنة (٢٤٠هـ)
عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتقي
المتوفى سنة (١٩١هـ)

تحقيق وتخريج
عامر الجزار — عبد الله المنشاوي

الجزء الثاني

دار الحديث
القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : المدونة الكبرى
اسم المؤلف : الإمام مالك بن أنس
اسم المحقق : عامر الجزار وعبد الله المنشاوي
القطع : ١٧×٢٤سم
عدد الصفحات : ٣٢٦٤صفحة
عدد المجلدات : ٦ مجلدات
سنة الطبع : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

رقم الإيداع : ٩١٦٢ / ٢٠٠٥م
الترقيم الدولي : ٥ - ١٠٧ - ٣٠٠ - ٩٧٧

6 222007 702624

دار الحديث
طبع . نشر . توزيع
١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر تليفون : ٥٨٩٩٤٠٩ / ٥٩١٨٧١٩ / ٥٩١٩٦٩٣ فاكس : ٥٩١٩٦٩٧
www.darelhadith.com E-mail: info@darelhadith.com



١١٨ المدونة الكبرى

ابن وَهْب عَن عُمَرَ بنِ الْحَارِثِ وَاللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ عَن بكَيرِ بنِ الأَشَجِ أن الْمُغِيرَةَ ابن شُعْبَةَ أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ قَتَلَ أَصْحَابَهُ ، وَجَاءَ بغنائِمِهِمْ ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ذلِكَ الْمَالَ لِلْمُغِيرَةِ وَهُوَ كَافِرٌ وَهُمْ كُفَّارٌ (١) .

اللَّيْث عَن رَبِيعَةَ بن أَبِي عَبدِ الرَّحْمَنِ أَنهُ قَالَ فِي قِبطِي فَرَّ مِن أَرْضِ الْعَدُوِّ بِمَال وَعَلَيهِ الْجِزْيَةُ ، قَالَ: الْمَالُ مَالُ الَّذِي فَرَّ بِهِ ، وَإِن جَاءَ مُسْلِمًا فَالْمَالُ مَالُهُ وَهُوَ مِنَ الْمُسْلِمِين. ابن وَهْب عَن عُقْبَةَ بنِ نافِعٍ عَن يحْيى بنِ سَعِيدٍ أَنهُ قَالَ: مَن أَسَرَهُ الْعَدُوُّ فَاشْتَمَنوهُ عَلَى شَيءٍ مِن أَمْوَالِهِمْ فَلْيُؤَدِّ أَمَانَتهُ إِلَى مَن ائْتَمَنهُ ، وَإِن كَان مُرْسَلا يقْدِرُ عَلَى أَن يتخلَّص مِنهُمْ وَيأْخذ مِن أَمْوَالِهِمْ مَا قَدِرَ عَلَيهِ ، مَا لَمْ يؤْتَمَن عَلَيهِ فَلْيفْعَلْ .

فِي عَبِيدِ أَهْلِ الْحَرْبِ يسْلِمُون فِي دارِ الْحَرْبِ

أَيسْقُطُ عَنهُمْ ملْكُ سَاداتهِمْ أَمْ لا ؟

قُلْت لابنِ الْقَاسِمِ : أَرَأَيت لَوْ أَن عَبِيدًا لأَهْلِ الْحَرْبِ أَسْلَمُوا فِي دارِ الْحَرْبِ ، أَيسْقُطُ عَنهُمْ مُلْكُ سَاداتهِمْ أَمْ لا فِي قَوْلِ مَالِكٍ ؟ قَالَ : لا أَحْفَظُ عَن مَالِكٍ فِيهِ شَيئًا ، وَلا أَرَى أَن يسْقُطَ ملْكُ سَاداتهِمْ عَنهُمْ ، إِلا أَن يخْرُجُوا إِلَينا إِلَى بلادِ الإِسْلامِ ، فَإِن خرَجُوا سَقَطَ عَنهُمْ مُلْكُ سَاداتهِمْ . أَلا تَرَى أَن بِلالا أَسْلَمَ قَبلَ مَوْلاهُ فَاشْتَرَاهُ أَبو بكْرٍ فَأَعْتقَهُ ، وَكَانت الدارُ يوْمئِذٍ دارَ الْحَرْبِ ؛ لأَن أَحْكَامَ الْجَاهِلِيةِ كَانت ظاهِرَةً يوْمئِذٍ ، فَلَوْ كَان إِسْلامُ بِلال أَسْقَطَ مُلْكَ سَيدِهِ عَنهُ لَمْ يكُن وَلاؤُهُ لأَبِي بكْرٍ ، وَلَكَان إِذا مَا صنعَ فِي اشْتِرَائِهِ إِيَّاهُ إِنمَا هُوَ فِداءٌ ، فَلَيسَ هُوَ هَكَذَا وَلَكِنهُ مَوْلاهُ . وَأَمَّا الَّذِين خرَجُوا إِلَى دارِ الإِسْلامِ بعْدَمَا أَسْلَمُوا وَتَرَكُوا سَاداتهِمْ فِي دارِ الشِّرْكِ ، فَهَؤُلاءِ قَدْ أَعْتقَهُم النبي ﷺ بخرُوجِهِمْ إِلَى دارِ الإِسْلامِ وَهُمْ عَبِيدٌ لأَهْلِ الطَّائِفِ الَّذِين نزَلُوا عَلَى النبي عليه السلام فَأَسْلَمُوا ، وسَاداتهُمْ فِي حِصْنِ الطَّائِفِ عَلَى الشِّرْكِ ، فَأَعْتقَهُم الإِسْلامُ وَخرُوجهمْ إِلَى دارِ الإِسْلامِ ، وَكَذلِكَ فَعَلَ النبي ﷺ .

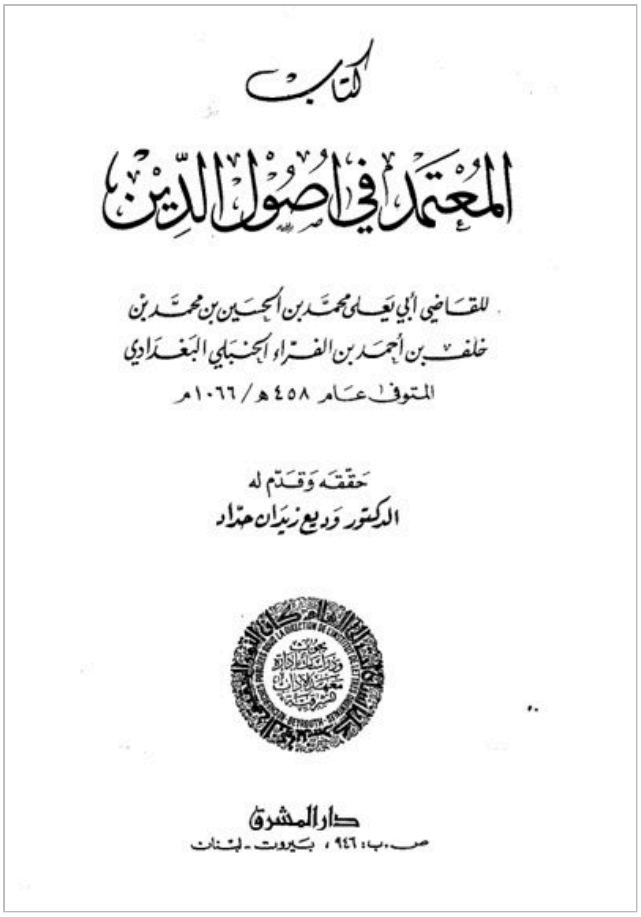
قُلْت : أَمَّا بلالٌ فَإِنمَا أَعْتقَهُ أَبو بكْرٍ قَبلَ الْهِجْرَةِ قَبلَ أَن تظْهَرَ أَحْكَامُ النبي عليه

(١) انظر الحديث السابق .

كتاب المدونة، سحنون، في عبيد أهل الحرب يسلمون في دار الحرب أيسقط عنهم ملك ساداتهمْ أم لا، ج٢ ص١١٨

Imām Qāḍī Abū Yaʿlā (gest. 458 هـ) sagt in al-Muʿtamad fī Uṣūl ad-Dīn über die Definition von Dār al-Islām, also dem Gebiet, dem Land, des Islāms und über die Definition von Dār al-Kufr:

> *„Jedes Land, in dem die Urteile des Islams, nicht die des Kufr, herrschen, so ist es Dār al-Islām. Und jedes Land, in dem die Urteile des Kufr, nicht die des Islams, herrschen, so ist es Dār al-Kufr“*



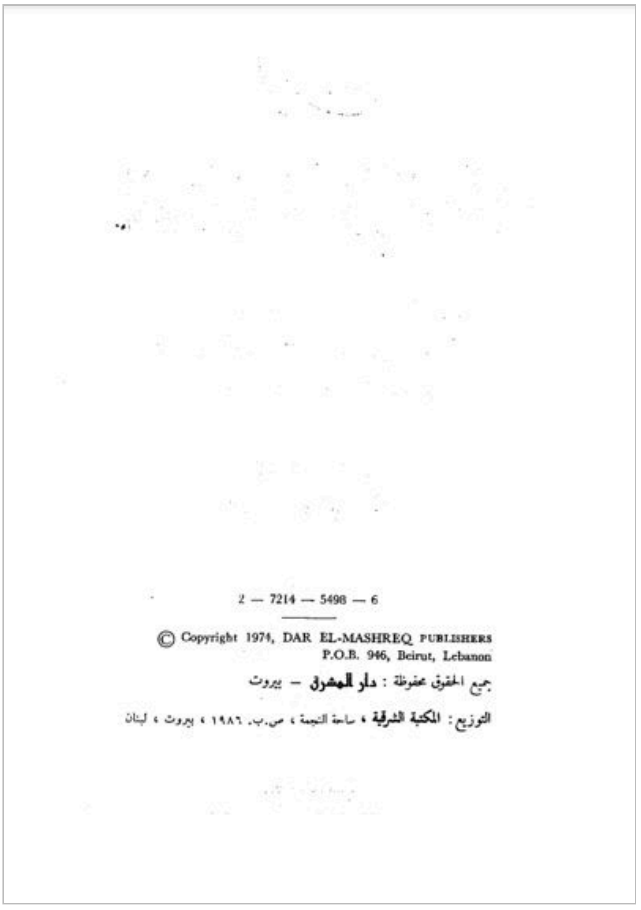
الكتاب

المعتمد في أصول الدين

للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن
خلف بن أحمد بن الفراء الحنبلي البغدادي
المتوفى عام ٤٥٨ هـ / ١٠٦٦ م

حققه وقدم له
الدكتور وديع زيدان حداد

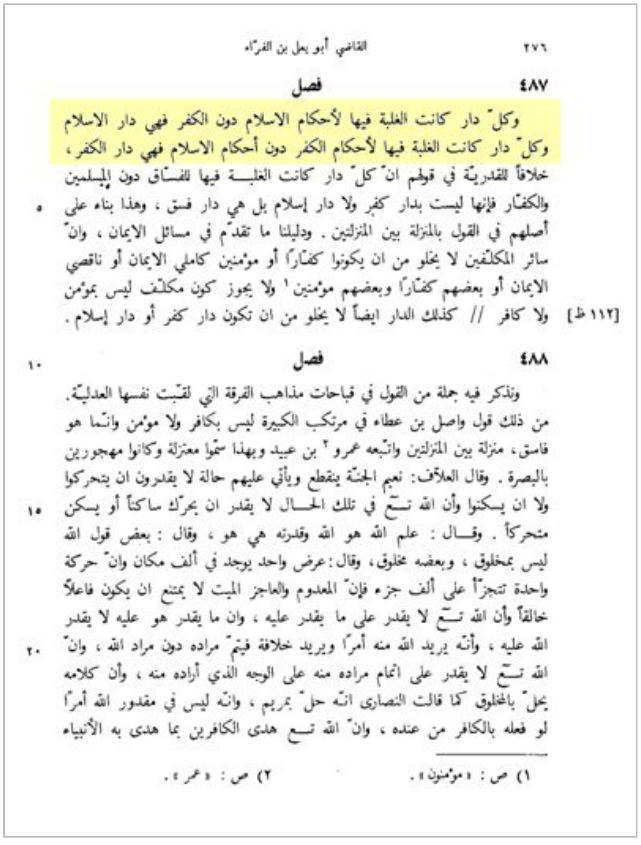
دار المشرق
ص.ب: ٩٤٦، بيروت - لبنان



2 — 7214 — 5498 — 6

© Copyright 1974, DAR EL-MASHREQ PUBLISHERS
P.O.B. 946, Beirut, Lebanon
جميع الحقوق محفوظة : دار المشرق – بيروت

التوزيع : المكتبة الشرقية ، ساحة النجمة ، ص.ب. ١٩٨٦ ، بيروت ، لبنان



٤٨٧ فصل

وكلّ دار كانت الغلبة فيها لأحكام الاسلام دون الكفر فهي دار الاسلام وكلّ دار كانت الغلبة فيها لأحكام الكفر دون أحكام الاسلام فهي دار الكفر، خلافاً للقدريّة في قولهم انّ كلّ دار كانت الغلبة فيها للفسّاق دون المسلمين والكفّار فإنها ليست بدار كفر ولا دار إسلام بل هي دار فسق، وهذا بناء على أصلهم في القول بالمنزلة بين المنزلتين. ودليلنا ما تقدّم في مسائل الايمان، وانّ سائر المكلّفين لا يخلو من ان يكونوا كفّاراً أو مؤمنين كاملي الايمان أو ناقصي الايمان أو بعضهم كفّاراً وبعضهم مؤمنين[1] ولا يجوز كون مكلّف ليس بمؤمن ولا كافر // كذلك الدار ايضاً لا يخلو من ان تكون دار كفر أو دار إسلام. [١١٢ ظ]

٤٨٨ فصل

ونذكر فيه جملة من القول في قباحات مذاهب الفرقة التي لقّبت نفسها العدليّة. من ذلك قول واصل بن عطاء في مرتكب الكبيرة ليس بكافر ولا مؤمن وانّما هو فاسق، منزلة بين المنزلتين واتّبعه عمرو[2] بن عبيد وبهذا سمّوا معتزلة وكانوا مهجورين بالبصرة. وقال العلاّف: نعيم الجنّة ينقطع ويأتي عليهم حالة لا يقدرون ان يتحركوا ولا ان يسكنوا وأن الله تعالى في تلك الحال لا يقدر ان يحرّك ساكناً أو يسكن متحركاً. وقال: علم الله هو الله وقدرته هي هو، وقال: بعض قول الله ليس بمخلوق، وبعضه مخلوق، وقال: عرض واحد يوجد في ألف مكان وانّ حركة واحدة تتجزّأ على ألف جزء فإنّ المعدوم والعاجز الميت لا يمتنع ان يكون فاعلاً خالقاً وأن الله تعالى لا يقدر على ما يقدر عليه، وان ما يقدر هو عليه لا يقدر الله عليه، وأنّه يريد الله منه أمراً ويريد خلافة فيتمّ مراده دون مراد الله، وانّ الله تعالى لا يقدر على اتمام مراده منه على الوجه الذي أراده منه، وأن كلامه يحلّ بالمخلوق كما قالت النصارى انّه حلّ بمريم، وانّه ليس في مقدور الله أمراً لو فعله بالكافر من عنده، وانّ الله تعالى هدى الكافرين بما هدى به الأنبياء

١) ص: «مؤمنون». ٢) ص: «عمر».

المعتمد في أصول الدين، أبو يعلى، ٢٧٦

Imām Ibn Mufliḥ al-Ḥanbalī (gest. 763 هـ) definiert Dār al-Islām und Dār al-Kufr:

> *„Jedes Gebiet, in dem die Urteile der Muslime herrschen, so ist es Dār al-Islām. Und wenn die Urteile der Kuffār über es herrschen, so ist es Dār al-Kufr. Und es gibt kein Dār, außer den beiden“*

الآداب الشرعية

تأليف
الإمام الفقيه المحدث عبد الله محمد
ابن مفلح المقدسي
المتوفى سنة ٧٦٣هـ

حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وقدم له
شعيب الأرنؤوط عمر القيام

الجزء الأول

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الثالثة
١٤١٩هـ / ١٩٩٩م

مؤسسة الرسالة

الكفار فدارُ الكفر، ولا دار لغيرهما.

وقال الشيخ تقي الدين، وسئل عن ماردين: هل هي دارُ حربٍ أو دارُ إسلام؟ قال: هي مركبة فيها المعنيان ليست بمنزلةِ دار الإسلام التي يجري عليها أحكامُ الإسلام لكونِ جُنْدِهَا مسلمين، ولا بمنزلةِ دار الحرب التي أَهْلُهَا كفار، بل هي قسمٌ ثالث يُعامِلُ المسلمُ فيها بما يستحقه، ويعاملُ الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه. والأول هو الذي ذكره القاضي والأصحاب، والله أعلم.

فصل ما ينبغي أن يتصف به الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر

وينبغي أن يكون الآمرُ بالمعروف والناهي عن المنكر متواضعاً، رفيقاً فيما يدعو إليه شفيقاً رحيماً، غير فَظٍّ ولا غليظ القلب، ولا متعنتاً، حَرِّاً، ويتوجَّه أنَّ العبدَ مثله، وإنْ كان الحر أكمل، عدلاً فقيهاً، عالماً بالمأمورات والمنهياتِ شرعاً، ذَيِّناً نزيهاً، عفيفاً، ذا رأيٍ وصرامة وشدةٍ في الدين[1]، قاصداً بذلك وجهَ الله عَزَّ وجل، وإقامة دينه، ونُصْرَةَ شرعه، وامتثال أمره، وإحياء سنته، بلا رياءٍ ولا منافقةٍ ولا مداهنةٍ، غيرَ منافسٍ ولا مفاخر، ولا ممن يخالفُ قولُه فِعْلَهُ. ويُسَنُّ له العملُ بالنوافلِ والمندوباتِ، والرِّفْقُ، وطلاقةُ الوجه، وحُسْنُ الخلقِ عند إنكاره، والتثبت والمسامحةُ بالهفوةِ عند أولِ مرة.

قال حنبل: إنه سمع أبا عبد الله يقول: والناسُ يحتاجون إلى مداراةٍ ورفق في الأمر بالمعروف، بلا غِلظةٍ إلا رجلاً مُعْلناً بالفسقِ، فقد وَجَبَ عليكَ نَهْيُهُ وإعلامُهُ، لأنه يقال: ليس لفاسقٍ حرمة، فهؤلاء لا حُرْمَةَ لهم. وسأله مهنّا: هل يستقيم أنْ يكون ضرباً باليد إذا أمر بالمعروف؟ قال: الرفق.

ونقل يعقوب: أنه سئل عن الأمر بالمعروف قال: كان أصحابُ عبد الله بن مسعود يقولون: مهلاً رَحِمَكُمُ الله.

(١) المراد بالشدة قوة الاعتصام والاستقامة وعدم التهاون والمحاباة، لا بالغلظة في الأمر والإهانة لمن يأمره، فإن هذا هو الفظ الغليظ القلب الذي ذكره آنفاً وهو يضر بأمره ونهيه.

لو كان التحريمُ عاماً لنا ولهم لعدم أثر اختصاصهم بالتحريم، إذ لا يشترط في إنكار المحرّم أن يكون التحريمُ عاماً للفاعلِ ولغيره، وعلى هذا نمنعهم من تَبَايُعِهم الشحومَ المُحَرَّمَةَ عليهم في دِينهم لأكلها أو لغيره، ولأنَّ تحريمها باقٍ عند الإمام أحمد رضي الله عنه، ولهذا نَصَّ على أنه لا يجوز لنا أن نطعمهم شيئاً من هذه الشحوم، وعلى هذا تحرمُ إعانتهم على ذلك والشهادة فيه.

وفي «الصحيحين» عن جابر أنَّ النبيَّ ﷺ: حَرَّمَ بيعَ الخمرِ، والميتة، ولحم الخنزير، والأصنام، فقيل: يارسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنها تُطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناسُ؟ فقال «لا. هو حرام»، ثم قال رسولُ الله ﷺ عند ذلك: «قاتلَ الله اليهودَ، إنَّ الله تعالى لما حَرَّمَ عليهم الشحومَ أجملوها، فباعوها فأكلوا ثمنها»[1]. جمله وأجمله، أي أذابه.

وثبت في «السنن» من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «إنَّ الله عز وجل إذا حَرَّمَ على قومٍ أكلَ شيءٍ حَرَّمَ عليهم ثمنه»[2]. رواه أبو داود وغيره، والمراد: المقصودُ منه الأكلُ، فيتبعه غيرُه، وتحريمُه عام، فلا يُرَدُّ عبدٌ وحيوانٌ محرّم، وموطوءةُ الأبِ يرثها ابنهُ ونحو ذلك.

واختار أبو الوفا ابن عقيل نسخ تحريم هذه الشحوم، جَزَمَ به في كتابِ «الروايتين» له، وفيه نَظَرٌ. وفي «المفيد» من كتبِ الحنفية في بابِ الغصب: ويُمْنَعُ الذميُّ من كُلِّ ما يُمْنَعُ المسلمُ منه إلا شرب الخمرِ وأكل الخنزير، لأنَّ ذلك مستثنىً في عقودهم، ولو غَنَّوا وضَرَبُوا بالعِيدان مُنِعُوا كما يُمْنَعُ المسلمونَ لأنَّ ذلك لم يُسْتَثْنَ في عقودِهم.

فصل في تحقيق دار الإسلام ودار الحرب

فكلُّ دارٍ غَلَبَ عليها أحكامُ المسلمين فدارُ الإسلام، وإنْ غَلَبَ عليها أحكامُ

(١) أخرجه البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١).
(٢) أخرجه أبو داود (٣٤٨٨)، والدارقطني ٣/٧، وقال العظيم آبادي: رواته كلهم ثقات محتج بهم.

كتاب الآداب الشرعية والمنح المرعية، ابن مفلح، فصل في تحقيق دار الإسلام ودار الحرب، ج١ ص٢١١و٢١٢

Gegeben dieser Definition können wir feststellen, dass aktuell kein Dār al-Islām existiert. Wir werden an dieser Stelle nicht tiefer in die Materie eintauchen, da dass genügend Umfang für einen separaten Beitrag darstellt. Fakt ist, dass nach dem endgültigen Fall des Kalifats im ersten Quartal des zwanzigsten Jahrhunderts nach gregorianischer Zeitrechnung der Kufr auch die letzte Erde infiziert hatte und dass die Menschen sich noch weiter vom Islām entfernt haben. Der Irtidād hat viele erreicht, bewusst oder unbewusst, und der Irjāʾ hat sich etabliert.

Wenn man nun also mit der korrekten Linse auf diese Dunyā blickt, so wird man wissen, dass überall Dār al-Kufr ist. Und die Rechtsurteile des Islāms ändern sich bei vielen Angelegenheiten, abhängig des Dār.

Das allgemeine Urteil über Dār al-Kufr

Der Sprachgelehrte Imām al-Farāhīdī (gest. 170 ﷺ) sagt in seinem Kitāb al-ʿAyn über die Definition von Kufr:

> *„Kufr: Das Gegenteil von Īmān.* ***Es wird gesagt, für die Bewohner von Dār al-Ḥarb: Sie sind Kāfir.*** *Das bedeutet: Sie haben sich widersetzt und sich geweigert“*

كتاب العين

لأبي عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي
١٠٠ - ١٧٥هـ.

تحقيق
الدكتور مهدي المخزومي
الدكتور إبراهيم السامرائي

الجزء الخامس

باب الكاف والراء والفاء معهما
ك ر ف ، ك ف ر ، ف ك ر ، ف ر ك مستعملات

كرف :

كَرِفَ يَكْرَفُ ويَكْرِفُ ، لغتان ، الحمارُ ، وكلُّ دابّةٍ كذلك ، كَرْفاً ، وهو شمُّه البَوْلَ ورَفْعُه رأسَه ، حتّى يقلّص شَفَتَيْهِ ، وربّما قالوا : كَرَفَها ، أي : تَشَمَّمَ بَوْلَها ، قال[1] :

مُشاخِساً طوراً وطوراً كارفا

كفر :

الكُفْرُ : نقيضُ الإيمان . ويُقال لأهل دار الحرب : قد كَفَروا ، أي : عَصَوْا وامتنعوا .

والكُفْرُ : نَقيضُ الشُّكْر . كَفَرَ النِّعْمةَ ، أي : لم يَشْكُرْها .

والكُفْرُ أربعةُ أنحاء :

كُفْرُ الجُحُود مع معرفة القلب ، كقوله [عزّ وجل] : « وجَحَدوا بها وآستَيْقَنَتْها أنْفُسُهم »[2]

وكُفْرُ المعاندة : وهو أن يَعْرِفَ بقلبه ، ويأبى بلسانه .

وكُفْرُ النِّفاق : [وهو أن] يؤمن بلسانه والقلبُ كافر .

و[كُفْرُ الإنكار] : وهو كُفْرُ القَلْبِ واللِّسان .

وإذا ألجأت مُطِيعَك إلى أن يَعْصِيَك[3] فقد أكْفَرْتَه .

(١) الرّجز في التهذيب ١٠/١٩٣ ، واللّسان (كرف) ، غير منسوب أيضاً .
(٢) سورة النمل ، ١٤ .
(٣) من (ص) . . في (ط و س) : يعطيك ، وهو تحريف .



باب الكاف والراء والفاء معهما
ك ر ف ، ك ف ر ، ف ك ر ، ف ر ك مستعملات

كرف :

كَرَفَ يَكْرُفُ ويَكْرِفُ ، لغتان ، الحمارُ ، وكلُّ دابّةٍ كذلك ، كَرْفاً ، وهو شمُّه البَوْلَ ورَفْعُه رأسَه ، حتّى يقلِّص شَفَتَيْه ، وربّما قالوا : كَرَفَها ، أي : تَشَمَّمَ بَوْلَها ، قال[1] :

مُشاخِساً طوراً وطوراً كارفا

كفر :

الكُفْرُ : نقيضُ الإيمان . ويُقال لأهل دار الحرب : قد كَفَروا ، أي : عَصَوْا وامتنعوا .

والكُفْرُ : نَقيضُ الشُّكْر . كَفَرَ النِّعْمةَ ، أي : لم يَشْكُرْها .

والكُفْرُ أربعةُ أنحاء :

كُفْرُ الجُحُود مع معرفة القلب ، كقوله [عزّ وجل] : « وجَحَدوا بها واسْتَيْقَنَتْها أنْفُسُهم »[2]

وكُفْرُ المعاندة : وهو أن يَعْرِفَ بقلبه ، ويأبَى بلسانه .

وكُفْرُ النِّفاق : [وهو أن] يؤمِنَ بلسانه والقلبُ كافر .

و[كُفْرُ الإنكار] : وهو كُفْرُ القَلْبِ واللِّسان .

وإذا ألجأت مُطيعَك إلى أن يَعْصِيَك[3] فقد أكْفَرْتَه .

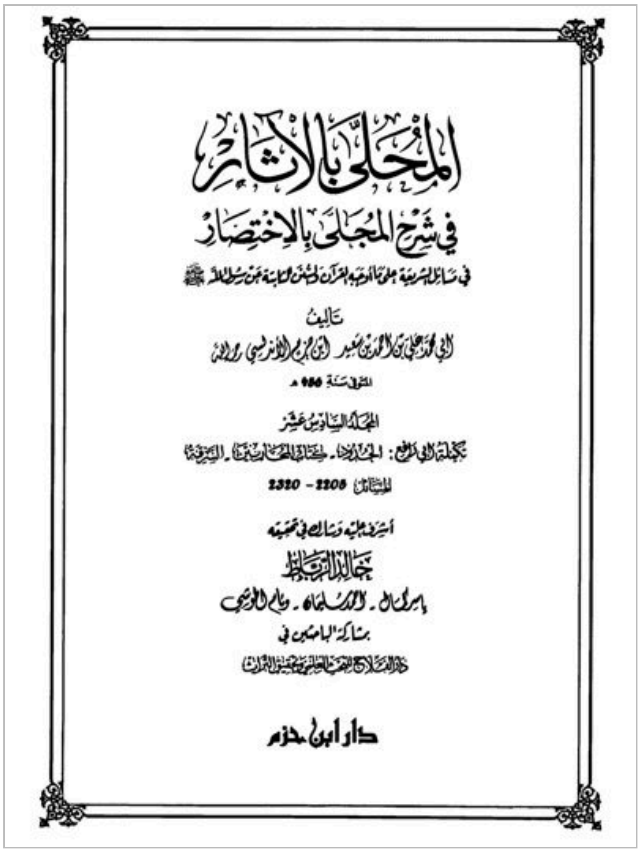
(١) الرجز في التهذيب ١٠/١٩٣ ، واللسان (كرف) ، غير منسوب أيضاً .
(٢) سورة « النمل » ١٤ .
(٣) من (ص) .. في (ط و س) : يعطيك ، وهو تحريف .

-٣٥٦-

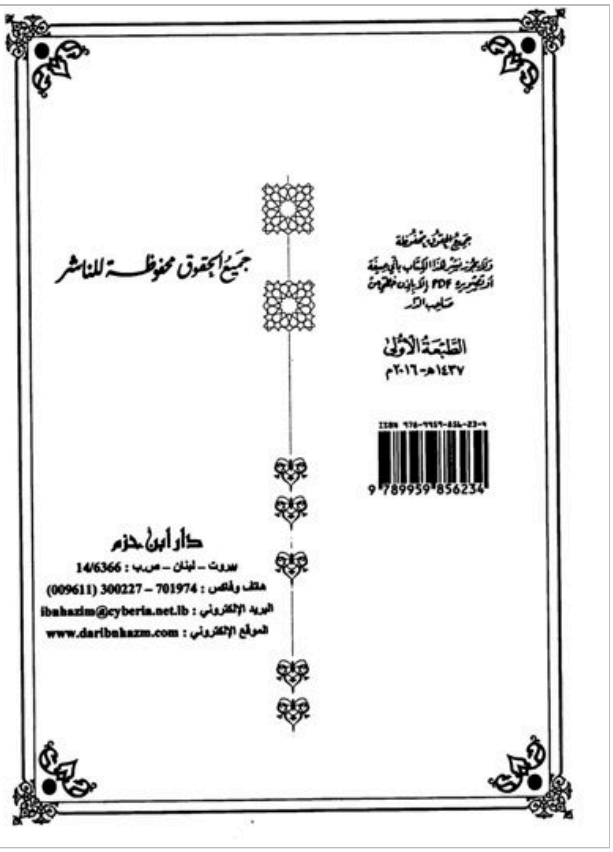
كتاب العين، الفراهيدي، باب الكاف والراء والفاء معهما ك ر ف، ك ف ر، ف ك ر، ف ر ك مستعملات، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: ٨

Ibn Ḥazm (gest. 456 هـ) erwähnt weiterhin über die Einstufung des Dār, dass es am Herrschenden hängt und auch er erwähnt Takfīr bil ʿUmūm über Dār al-Ḥarb:

> *„Die Aussage des Gesandten Allāhs, Allahs Segen und Frieden auf ihm: ‚Ich bin unschuldig von jedem Muslim, (der) zwischen den Rücken der Mushrikūn wohnt (metaphorisch: unter ihnen)‘, erklärt, was wir sagten und dass er, der Friede sei auf ihm, mit jenem nur Dār al-Ḥarb meinte und so hat er, der Friede sei auf ihm, doch seine Arbeiter in Khaybar benutzt und sie waren alle Juden. Und wenn die Ahl ad-Ḏhimma in ihren Städten sind, (und) sie vermischen sich nicht (mit) anderen, so wird der Wohnhafte in ihnen, um Amīr über sie zu sein oder zum Handel unter ihnen, nicht als Kāfir oder Übeltäter betitelt, sondern vielmehr ist er ein guter Muslim und ihr Gebiet ist Dār al-Islām, nicht Dār ash-Shirk,* ***weil das Gebiet nur zugeschrieben wird zu dem Dominierenden*** *(wer die Macht darüber hat) über es, dem Herrschenden in ihm und dem Besitzer von ihm.*
>
> *Und wenn ein kämpfender Kāfir ein Gebiet von den Gebieten des Islāms überwältigt und er erkennt die Muslime an, in ihrem Zustand (er lässt sie), außer, dass er der Besitzer von ihm, der alleinige in seiner Kontrolle ist und* ***er verkündet einen Dīn, außer dem Islām, so ist Kāfir durch das Bleiben mit ihm, jeder wer ihm hilft und sich mit ihm aufhielt, auch wenn er behauptet, dass er Muslim ist****, wegen was wir erwähnten“*



المُحلّى بالآثار
في شرح المجلّى بالاختصار
في مسائل الفقه مقرونًا بالحجج من القرآن والسنة وأقوال الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم
تأليف
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي رحمه الله
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ
المجلد الثاني عشر
تكملة الباب الرابع: الجهاد، وأحكام الحرب والهدنة
الصفحات 2205 - 2320
أخرجه وعلق حواشيه وعلق عليه
خالد بن أحمد بابطين
بإشراف د. أحمد عمايرة - رئيس الجامعة
بمشاركة الباحثين في
دار الحديث الفاضلية لتحقيق التراث
دار ابن حزم



جميع الحقوق محفوظة للناشر
دار ابن حزم
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
البريد الإلكتروني: ibnhazm@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com
جميع البيانات مسجلة
دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ-٢٠١٦م
ISBN 978-9959-856-23-4
9 789959 856234



وإنْ كانَ إنَّما يُقيمُ هُنالِكَ لِدُنْيا يُصيبُها وهو كالذِّمِّيِّ لَهُمْ وهو قادِرٌ على اللُّحاقِ بِجَمْهَرَةِ المُسْلِمينَ وأرْضِهِمْ فما يَبْعُدُ عن الكُفْرِ، وما نَرىٰ لَهُ عُذْرًا، ونَسْألُ اللهَ العافيَةَ.

ولَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ سَكَنَ في طاعَةِ أهْلِ الكُفْرِ مِن الغالِيَةِ ومَنْ جَرىٰ مَجْراهُمْ، لأنَّ أرْضَ مِصْرَ والقَيْرَوانِ وغَيْرَهُما فالإسْلامُ هو الظّاهِرُ، ولأنهم على كُلِّ ذَلِكَ لا يُجاهِرُونَ بِالبَراءَةِ مِن الإسْلامِ، بَلْ إلى الإسْلامِ يَنْتَمُونَ، وإنْ كانُوا في حَقِيقَةِ أمْرِهِمْ كُفّارًا.

وأمّا مَنْ سَكَنَ في أرْضِ القَرامِطَةِ مُخْتارًا فكافِرٌ بِلا شَكٍّ، لأنَّهُمْ مُعْلِنُونَ بِالكُفْرِ وتَرْكِ الإسْلامِ، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ ذَلِكَ.

وأمّا مَنْ سَكَنَ في بَلَدٍ تَظْهَرُ فِيهِ بَعْضُ الأهْواءِ المُخْرِجَةِ إلى الكُفْرِ فهُوَ لَيْسَ بِكافِرٍ، لأنَّ اسْمَ الإسْلامِ هو الظّاهِرُ هُنالِكَ على كُلِّ حالٍ، مِن التَّوْحِيدِ والإقْرارِ بِرِسالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ والبَراءَةِ مِن كُلِّ دِينٍ غَيْرِ الإسْلامِ وإقامَةِ الصَّلاةِ وصِيامِ رَمَضانَ وسائِرِ الشَّرائِعِ التي هي الإسْلامُ والإيمانُ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ.

وقَوْلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أنا بَرِيءٌ مِن كُلِّ مُسْلِمٍ أقامَ بَيْنَ أظْهُرِ المُشْرِكينَ» يُبَيِّنُ ما قُلْنا، وأنَّهُ ﷺ إنَّما عَنَىٰ بِذَلِكَ دارَ الحَرْبِ، وإلا فقد اسْتَعْمَلَ ﷺ عُمّالَهُ على خَيْبَرَ، وهُمْ كُلُّهُمْ يَهُودُ.

وإذا كانَ أهْلُ الذِّمَّةِ في مَدائِنِهِمْ لا يُمازِجُهُمْ غَيْرُهُمْ فلا يُسَمّى الساكِنُ فِيهِمْ لإمارَةٍ عَلَيْهِمْ أوْ لِتِجارَةٍ بَيْنَهُمْ كافِرًا، ولا مُسِيئًا، بَلْ هو مُسْلِمٌ محسن، ودارُهُمْ دارُ إسْلامٍ، لا دارُ شِرْكٍ، لأنَّ الدّارَ إنَّما تُنْسَبُ لِلْغالِبِ عَلَيْها والحاكِمِ فيها والمالِكِ لَها.

ولَوْ أنَّ كافِرًا مجاهِرًا غَلَبَ على دارٍ مِن دُورِ الإسْلامِ وأقَرَّ المُسْلِمينَ بِها



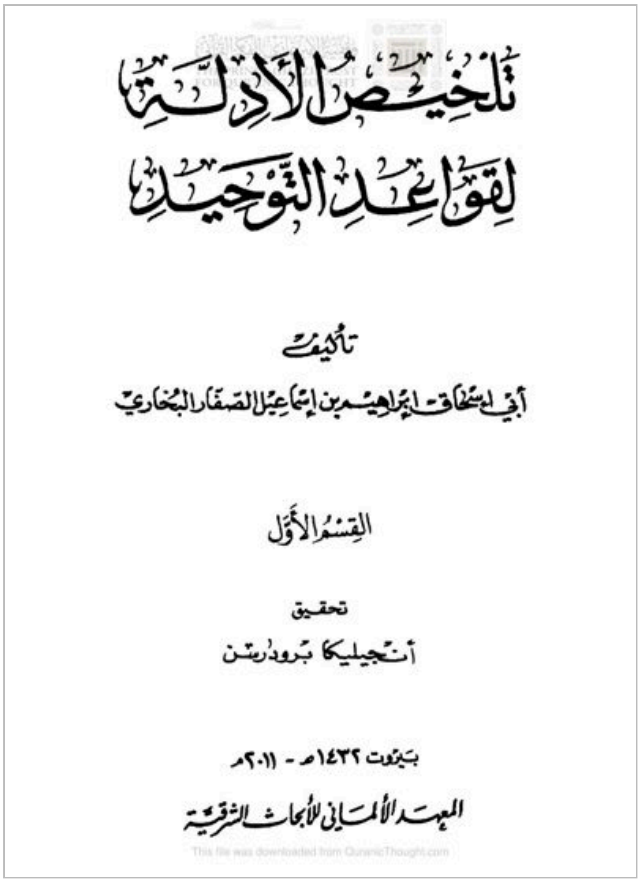
على حالِهِمْ، إلا أنَّهُ هو المالِكُ لَها المُنْفَرِدُ بِنَفْسِهِ في ضَبْطِها وهو مُعْلِنٌ بِدِينٍ غَيْرِ الإسْلامِ لَكَفَرَ بِالبَقاءِ مَعَهُ كُلُّ مَنْ عاوَنَهُ وأقامَ مَعَهُ، وإن ادَّعَىٰ أنَّهُ مُسْلِمٌ، لِما ذَكَرْنا.

وأمّا مَنْ حَمَلَتْهُ الحَمِيَّةُ مِنْ أهْلِ النَّظَرِ مِن المُسْلِمينَ فاسْتَعانَ بِالمُشْرِكينَ الحَرْبِيّينَ وأطْلَقَ أيْدِيَهُمْ على قَتْلِ مَنْ خالَفَهُ مِن المُسْلِمينَ أوْ على أخْذِ أمْوالِهِمْ أوْ سَبْيِهِمْ فإنْ كانَتْ يَدُهُ هي الغالِيَةُ وكانَ الكُفّارُ لَهُ كأتْباعٍ فهُوَ هالِكٌ في غايَةِ الفُسُوقِ، ولا يَكونُ بِذَلِكَ كافِرًا، لأنَّهُ لَمْ يأتِ شَيْئًا أوْجَبَ بِهِ عَلَيْهِ كُفْرًا قُرْآنٌ أوْ إجْماعٌ، وإنْ كانَ حُكْمُ الكُفّارِ جارِيًا عَلَيْهِ فهُوَ بِذَلِكَ كافِرٌ على ما ذَكَرْنا، فإنْ كانا مُتَساوَيَيْنِ لا يَجْري حُكْمُ أحَدِهِما على الآخَرِ فما نَراهُ بِذَلِكَ كافِرًا، واللهُ أعْلَمُ، وإنَّما الكافِرُ الذي بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وهو المُقيمُ بَيْنَ أظْهُرِ المُشْرِكينَ، وباللهِ تعالى التَّوْفيقُ.

كتاب المحلى، ابن حزم، مسألة من صار مختارا إلى أرض الحرب مشاقا للمسلمين أمرتد هوَ

Imām Abū Isḥāq as-Saffār al-Bukhārī (gest. 534 هـ) bestätigt dieses Urteil in seinem Talkhīs:

> *„Wisse, dass Dār al-Islām und Dār al-Īmān (sie selbst) sind,* ***weil der Herrschende in ihnen Ahl as-Sunna wa al-Jamāʿa ist.*** *Wer in ihnen ist, wird beurteilt als Muslim und das Erforschen nach seinem Inneren ist nicht erlaubt, außer wessen Erneuerung bekannt ist, mit Gewissheit (Yaqīn). Jedes Gebiet (Dār) in dem der Herrschende die Leute des Iʿtizāl (die Muʿtazila) sind, wie (die Stadt) ʿAskar Mukram, oder ein Fleck, den die Khawārij bemächtigt haben, wie die Berge von ʿUmān und die Dörfer von Sijistān, oder (in) dem die Lehre der Qarāmiṭen vorherrscht, wie (das Königreich) Hijr und Kairo am Tor von Ägypten. So wenn die Ahl as-Sunna in ihnen unterdrückt ist, für sie der Aufenthalt in ihnen nicht möglich ist, außer durch das Verbergen ihres Glaubens, durch Ḏhimma oder Jizya, so ist jenes Gebiet Dār al-Kufr und der Kampf (gegen) seine Anhänger ist Pflicht. Und jeder, der sich in jenem Gebiet (Dār) befindet,* ***so ist er Kāfir, außer wessen Islam offenkundig wird, mit Gewissheit (Yaqīn)****“*



تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد

تأليف

أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الصفار البخاري

القسم الأول

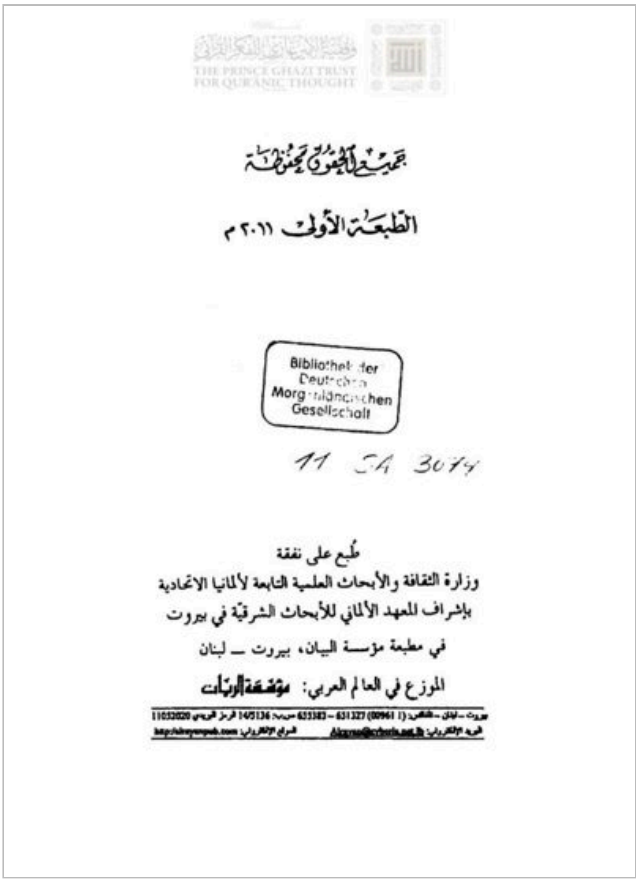
تحقيق

أنجيليكا برودرسن

بيروت ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

المعهد الألماني للأبحاث الشرقية

This file was downloaded from QuranicThought.com



THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT

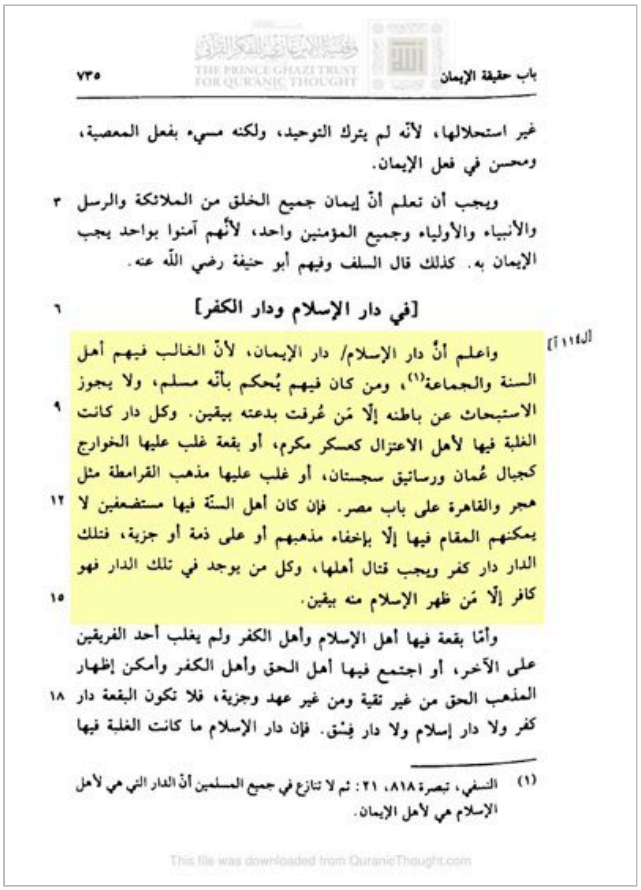
تحقيق أنجيليكا برودرسن

الطبعة الأولى ٢٠١١م

Bibliothek der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft
11 SA 3074

طبع على نفقة
وزارة الثقافة والأبحاث العلمية التابعة لألمانيا الاتحادية
بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت
في مطبعة مؤسسة البيان، بيروت ــ لبنان

الموزع في العالم العربي: مؤسسة الريان
بيروت - لبنان - هاتف: (1 - 631327 (00961 - 631383 - فاكس: 145136 (00961 الرمز البريدي 11032020
http://alrayanpub.com البريد الإلكتروني: Alrayan@alrayanpub.com



THE PRINCE GHAZI TRUST FOR QURANIC THOUGHT

غير استحلالها، لأنّه لم يترك التوحيد، ولكنه مسيء بفعل المعصية، ومحسن في فعل الإيمان.

ويجب أن تعلم أنّ إيمان جميع الخلق من الملائكة والرسل والأنبياء والأولياء وجميع المؤمنين واحد، لأنهم آمنوا بواحد يجب الإيمان به. كذلك قال السلف وفيهم أبو حنيفة رضي الله عنه.

[في دار الإسلام ودار الكفر]

[ل ١١٤ آ] واعلم أنّ دار الإسلام/ دار الإيمان، لأنّ الغالب فيهم أهل السنة والجماعة[1]، ومن كان فيهم يُحكم بأنّه مسلم، ولا يجوز الاستبحاث عن باطنه إلّا مَن عُرفت بدعته بيقين. وكل دار كانت الغلبة فيها لأهل الاعتزال كعسكر مكرم، أو بقعة غلب عليها الخوارج كجبال عُمان ورساتيق سجستان، أو غلب عليها مذهب القرامطة مثل هجر والقاهرة على باب مصر. فإن كان أهل السنّة فيها مستضعفين لا يمكنهم المقام فيها إلا بإخفاء مذهبهم أو على ذمة أو جزية، فتلك الدار دار كفر ويجب قتال أهلها، وكل من يوجد في تلك الدار فهو كافر إلّا مَن ظهر الإسلام منه بيقين.

وأمّا بقعة فيها أهل الإسلام وأهل الكفر ولم يغلب أحد الفريقين على الآخر، أو اجتمع فيها أهل الحق وأهل الكفر وأمكن إظهار المذهب الحق من غير تقية ومن غير عهد وجزية، فلا تكون البقعة دار كفر ولا دار إسلام ولا دار فِسْق. فإن دار الإسلام ما كانت الغلبة فيها

(١) النسفي، تبصرة ٨١٨، ٢١: ثم لا تنازع في جميع المسلمين أنّ الدار التي هي لأهل الإسلام هي لأهل الإيمان.

This file was downloaded from QuranicThought.com

تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد، أبو إسحاق الصفار البخاري، في دار الإسلام ودار الكفر، ص٧٣٥

Imām Ibn Qudāmah (gest. 620 هـ) erklärt das allgemeine Urteil über Dār al-Kufr:

> *„Denn die Regel (Aṣl) ist, dass wer in einem Dār (Gebiet) war, so ist er von seinen Leuten. Für ihn ist ihr Urteil bestätigt,* ***sofern nicht über seinen Widerspruch ein Beweis erbracht ist****“*

المغني

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي
٥٤١-٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي

الدكتور
عبد الفتاح محمد الحلو

الجزء الثالث

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
الطبعة الثانية
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
الطبعة الثالثة
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
مصححة ، منقحة

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع

ولأنه إذا جاز أن يقصد بصلاته ودعائه الأكثر ، جاز قصد الأقل ، ويبطل ما قالوه بما إذا اختلطت أخته بأجنبيات ، أو ميتة بمذكيات ، ثبت الحكم للأقل ، دون الأكثر .

فصل : وإن وجد ميت ، فلم يعلم أمسلم هو أم كافر ، نظر إلى العلامات ، من الختان ، / والثياب ، والخضاب ، فإن لم يكن عليه علامة ، وكان في دار ٣٩/٣ظ
الإسلام ، غسل ، وصلي عليه ، وإن كان في دار الكفر ، لم يغسل ، ولم يصل عليه . نص عليه أحمد ؛ لأن الأصل أن من كان في دار ، فهو من أهلها ، يثبت له حكمهم ما لم يعلم على خلافه دليل .

٣٨٢ - مسألة ؛ قال : (والمحرم يغسل بماء وسدر ، ولا يقرب طيبا ، ويكفن في ثوبيه ، ولا يغطى رأسه ، ولا رجلاه)

إنما كان كذلك لأن المحرم لا يبطل حكم إحرامه بموته ، فلذلك جنب ما يجتنبه المحرم من الطيب ، وتغطية الرأس ، ولبس المخيط ، وقطع الشعر . روي ذلك عن عثمان ، وعلي ، وابن عباس . وبه قال عطاء ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق . وقال مالك ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة : يبطل إحرامه بموته[1] ، ويصنع به كما يصنع بالحلال . وروي ذلك عن عائشة ، وابن عمر ، وطاوس ؛ لأنها عبادة شرعية ، فبطلت بالموت ، كالصلاة والصيام . ولنا ، ما روى ابن عباس ، أن رجلا وقصه بعيره[2] ، ونحن مع النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيبا ، ولا تخمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبدا »[3] . وفي رواية « ملبيا » . متفق عليه[4] . فإن قيل : هذا خاص

(١) في م : « بالموت » .
(٢) وقصه بعيره : رمى به فدق عنقه .
(٣) ملبدا : أي ملصق بعض شعره ببعض كالليد .
(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٧٦ .

كتاب المغني لابن قدامة، ٣٨١ مسألة؛ قال: وإن حمل وبه رمق غسل، وصلى عليه، فصل: وإن وجد ميت، فلم يعلم أمسلم هو أم كافر، ج٣ ص٤٧٨

Das heißt, dass wer sich in Dār al-Kufr befindet, grundsätzlich urteilsmäßig als Kāfir angesehen wird, bis das Gegenteil für ihn bewiesen wurde, und das ist der erste Aspekt, der bezüglich Takfīr bil ʿUmūm in Dār al-Kufr verstanden werden muss. Es geht bei diesem Thema darum, welches Urteil man über Menschen vergibt, deren ʿAqīdah man nicht kennt und aufgrund welcher Anzeichen oder Aussagen man sie als Muslime anerkennt. Man redet bei Takfīr bil ʿUmūm von einem Zustand der Ungewissheit und der Annahmen.

Sobald der Kufr einer Person offenkundig wird, das heißt, wenn man eine Aussage oder Tat der Person sieht, die klarer Kufr ist, dann gibt es keine Unklarheit mehr über die Person. Dann gilt, dass wer nicht die Person als Kāfir ansieht, selbst ein Kāfir ist, weil es bindend als Muslim ist, die Urteile des Islāms zu bezeugen und derjenige, der den Menschen ein anderes Urteil gibt, als das Urteil des Islāms, hat dem Urteil Allāhs widersprochen und das ist an und für sich Kufr. Wichtig zu erwähnen ist, dass nicht jeder Kufr auf der gleichen Stufe ist. Wer in Tauhīd Angelegenheiten Kufr begeht, also beispielsweise Shirk macht, indem er jemand anderen über Allāh stellt, so ist dieser absolute Shirk und Kufr, nicht gleichzustellen mit den verborgenen Angelegenheiten des Fiqh, wo mehr Hinderungsgründe bestehen und die Ḥujja existiert.

Hervorzuheben hier ist, dass Imām Abū Isḥāq al-Bukhārī spezifisch hervorhebt, dass der Islām einer Person in Dār al-Kufr **mit Gewissheit** gewusst werden muss und dass, wenn dies bei einer Person nicht der Fall ist, diese Person weiterhin als Kāfir beurteilt wird.

Wir konnten bisher also feststellen, dass wir grundsätzlich jeden der sich in Dār al-Kufr aufhält, das Urteil des Kufrs geben und ihn zunächst als Kāfir ansehen. Auch wenn sich in so einem Gebiet ein Muslim aufhalten sollte, so gibt man allgemein trotzdem das Urteil, dass jeder, der sich in Dār al-Kufr befindet ein Kāfir ist und dieses allgemeine Urteil, wird dann von diesen spezifischen Personen auf Tauhīd gebrochen und sie sieht man, nachdem ihr Tauhīd offenkundig geworden und bewiesen wurde, als Muslime an.

Wichtig zu verstehen ist, dass eigentlich ein Muslim sich nicht in Dār al-Kufr aufzuhalten hat, sondern in Dār al-Islām leben muss, was aber natürlich nicht umsetzbar ist, wenn kein Dār al-Islām existiert. Es ist also umso verständlicher, dass der Islām eine harte und klare Haltung gegenüber Dār al-Kufr hat und entsprechend sind auch diese Rechtsurteile einzuordnen. Faktisch schlussfolgern diese Urteile, aufgrund dessen, dass kein Dār al-Islām gegenwärtig existiert, dass man grundsätzlich überall vom Kufr der Menschen auszugehen hat, bis einen etwas Spezifisches von einer Person erreicht.

Die Anzeichen des Islāms (ʿalāmat al-Islām)

Dieser Teil wird behandeln, ob man durch Anzeichen des Islāms in unserer Situation eine Person als Muslim beurteilen kann. Das ist, wenn man die unterschiedlichen Gruppen heute und ihre Aussagen betrachtet, der eigentliche Punkt der Meinungsverschiedenheit.

Imām al-Qurṭubī (gest. 671 هـ) überliefert von Imām Mālik (gest. 179 هـ), einem der größten Imāme der Salaf:

> *„(Imām) Mālik sagte über den Kāfir, der gefunden wird, und sagt: ‚Ich bin Schutz suchend gekommen, ich ersuche Sicherheit', (Imām Mālik sagt): ‚Dies sind unklare Angelegenheiten. Ich bin der Ansicht, dass er zurückgeschickt wird, zu seiner Zufluchtsstätte und* ***es wird für ihn nicht das Urteil des Islāms festgelegt, weil der Kufr bei ihm bestätigt wurde****. So ist es unvermeidlich, dass von ihm erscheint, was bezüglich seiner Aussage beweist.*
>
> ***Es genügt nicht, dass er sagt 'Ich bin Muslim' oder 'Ich bin Gläubiger' oder zu beten****, bis er das Wort des Schutzes sagt, an welches der Prophet, Allahs Segen und Frieden auf ihm, das Urteil festgemacht hat, in seiner Aussage: ‚Mir wurde befohlen, dass ich die Menschen bekämpfe, bis sie sagen: Lā ilāha illā Allāh'"*

الجامع لأحكام القرآن

والمبيّن لما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان

تأليف

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي

(ت ٦٧١ هـ)

تحقيق

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

شارك في تحقيق هذا الجزء

محمد رضوان عرقسوسي

المجلد السابع

مؤسسة الرسالة

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة - شارع حبيب أبي شهلا - بناية المسكن، بيروت - لبنان

تلفاكس: ٨١٥١١٢-٣١٩٠٣٩ فاكس: ٨١٨٦١٥ ص.ب: ١١٧٤٦٠

Al-Resalah PUBLISHERS

BEIRUT/LEBANON: Telefax: 815112-319039 Fax: 818615 P.O Box: 117460

Email: Resalah@Cyberia.net.lb

آمَنْتُه: إذا أجَرْتَه، فهو مؤمَن.

الخامسة: والمسلم إذا لقي الكافر ولا عهدَ له؛ جاز له قتلُه، فإن قال: لا إله إلا الله، لم يجزْ قتله؛ لأنه قد اعتصم بعصام الإسلام المانع من دمه وماله وأهله، فإن قتله بعد ذلك قُتل به. وإنما سقط القتل عن هؤلاء لأجل أنهم كانوا في صدر الإسلام، وتأوّلوا أنه قالها متعوّذاً وخوفاً من السلاح، وأنّ العاصم قولُها مُطْمئنّاً، فأخبر النبيُّ ﷺ أنه عاصمٌ كيفما قالها[1]؛ ولذلك قال لأسامة: «أفلا شقَقْتَ عن قلبه حتى تعلَم أقالها أم لا؟». أخرجه مسلم[2]. أي: تنظر[3] أصادقٌ هو في قوله أم كاذب؟ وذلك لا يمكن، فلم يبق إلّا أنْ يُبين عنه لسانه. وفي هذا من الفقه بابٌ عظيم، وهو أن الأحكام تُناط بالمظانّ والظواهر، لا على القطع واطّلاع السرائر.

السادسة: فإن قال: سلامٌ عليكم، فلا ينبغي أن يُقْتَل أيضاً حتى يُعلَم ما وراء هذا؛ لأنه موضعُ إشكال. وقد قال مالك في الكافر يوجد[4] [عند الدَّرب] فيقول: جئتُ مستأمِنا أطلب الأمان: هذه أمور مُشكِلة، وأرى أن يردَّ إلى مأمنه، ولا يُحكَمَ له بحكم الإسلام؛ لأنّ الكفر قد ثبت له، فلابد أن يَظهر منه ما يدلُّ على قوله، ولا يكفي أن يقول: أنا مسلمٌ: ولا: أنا مؤمنٌ، ولا أن يصلّيَ، حتى يتكلّم بالكلمة العاصمة التي علّق النبيُّ ﷺ الحكمَ بها عليه في قوله: «أُمرت أنْ أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[5].

السابعة: فإن صلّى أو فعل فعلاً من خصائص الإسلام، فقد اختلف فيه علماؤنا؛ فقال ابن العربيّ[6]: نرى أنه لا يكون بذلك مسلماً، أمّا إنه يقال له: ما وراءَ هذه

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٤٨١.

(٢) في صحيحه (٩٦)، وقد سلف ص٢٦ من هذا الجزء.

(٣) في (ظ): انتظر.

(٤) في (د) و(ز): يؤخذ.

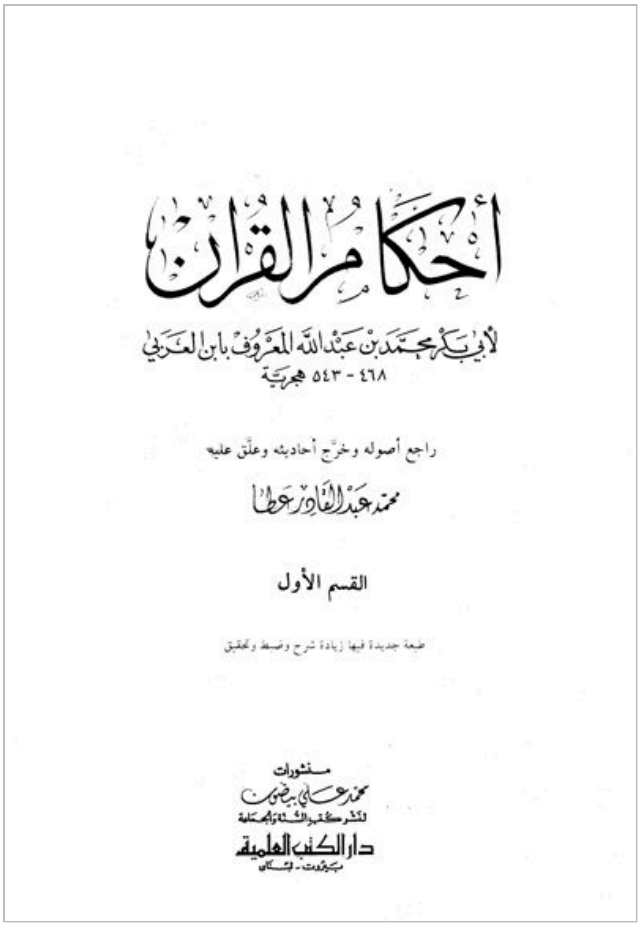
(٥) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٤٨٢، وما سلف بين حاصرتين منه، والحديث سلف ١/ ٢٩٤.

(٦) في أحكام القرآن ١/ ٤٨٢.

كتاب تفسير القرطبي، ٤ آية ٩٤

Imām Qādī Abū Bakr ibn al-ʿArabī al-Mālikī (gest. 543 هـ) erwähnt ebenfalls, genau wie Imām al-Qurṭubī (gest. 671 هـ), die Überlieferung zu Imām Mālik (gest. 179 هـ) bezüglich Takfīr bil ʿUmūm und den Anzeichen:

> *„Wenn er zu ihm sagte: ‚Salām ʿalaykum‘, so obliegt nicht, (...)[1], bis bekannt ist, was hinter diesem ist,* ***weil es Gegenstand von Unklarheit ist****.*
>
> *(Imām) Mālik sagte über den Kāfir, der beim Weg gefunden wird, und er sagt: ‚Ich bin Schutz suchend gekommen, ich ersuche Sicherheit‘, (Imām Mālik sagt): ‚Dies sind unklare Angelegenheiten. Ich bin der Ansicht, dass er zurückgeschickt wird, zu seiner Zufluchtsstätte und es* ***wird für ihn nicht das Urteil des Islāms festgelegt, weil der Kufr bei ihm bestätigt wurde****. So ist es unvermeidlich, dass von ihm erscheint, was beweist bezüglich, dass die falschen Überzeugungen, auf welche durch seine falsche Aussage hingewiesen wurden, geändert wurden (zu) einer richtigen ʿAqīdah, hingewiesen durch seine richtige Aussage.*
>
> ***Es genügt nicht, dass er sagt ‘Ich bin Muslim’ oder ‘Ich bin Gläubiger’ oder zu beten****, bis er das Wort des Schutzes sagt, an welches der Prophet, Allahs Segen und Frieden auf ihm, das Urteil festgemacht hat, in seiner Aussage: ‚Mir wurde befohlen, dass ich die Menschen bekämpfe, bis sie sagen: Lā ilāha illā Allāh, so wenn sie es sagen, sind ihr Blut und ihr Vermögen vor mir beschützt, außer mit Recht auf es (durch die Sharīʿa) und ihre Abrechnung ist bei Allāh‘“*



أحكام القرآن

لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي

٤٦٨ - ٥٤٣ هجرية

راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه

محمد عبد القادر عطا

القسم الأول

طبعة جديدة فيها زيادة شرح وضبط وتحقيق

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



أحكام القرآن

القسم الأول

من الفاتحة لآخر سورة النساء



٦٠٨ ..... سورة النساء الآية (٩٤)

وجملةُ الأمر أنّ المسلم إذا لقي الكافرَ ولا عَهْد له جاز له قَتْلُه، فإنْ قال له الكافر: «لا إله إلا الله» لم يَجُزْ قَتْلُه، فقد اعتصم بعصام الإسلام المانع من دَمِه وماله وأهله. فإنْ قتله بعد ذلك قُتِل به.

وإنما سقط القَتل عن هؤلاء لأجْل أنهم كانوا في صَدْرِ الإسلام، وتأوّلوا أنه قالها متعوّذاً، وأنّ العاصمَ قولُها مطمئناً، فأخبر النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح أنه عاصم كيفما قالها.

وأمّا إنْ قال له: سلامٌ عليكم فلا ينبغي أن يُقْتَل حتى يعلمَ ما وراء هذا، لأنه موضع إشكال.

وقد قال مالك ـ في الكافر يوجد عند الدرب فيقول: جئتُ مستأمِناً أطلُبُ الأمان: هذه أمور مشكلة، وأرَى أن يُرَدَّ إلى مَأمنه، ولا يحكم له بحكم الإسلام؛ لأن الكفر قد ثبت له، فلا بدّ أن يظهر منه ما يدلُّ على أنَّ الاعتقادَ الفاسدَ الذي كان يدلُّ عليه قوله الفاسدُ قد تَبَدَّلَ باعتقاد صحيح يدلُّ عليه قوله الصحيح، ولا يكفي فيه أنْ يقول: أنا مسلم، ولا أنا مؤمن، ولا أن يصلّي حتى يتكلم بالكلمة العاصمة التي علق النبيُّ ﷺ الحُكْم بها عليه في قوله: «أمِرْتُ أنْ أقاتِلَ الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عَصَمُوا مِنّي دماءَهم وأموالَهم إلاّ بحقّها، وحسابُهم على الله»(٢٢٢).

فإنْ صلّى أو فعل فِعْلاً من خصائص الإسلام ـ وهي:

المسألة الثالثة:

فقد اختلف فيه علماؤنا، وتباينت الفرق في إسلامه، وقد حررناها في مسائل الخلاف.

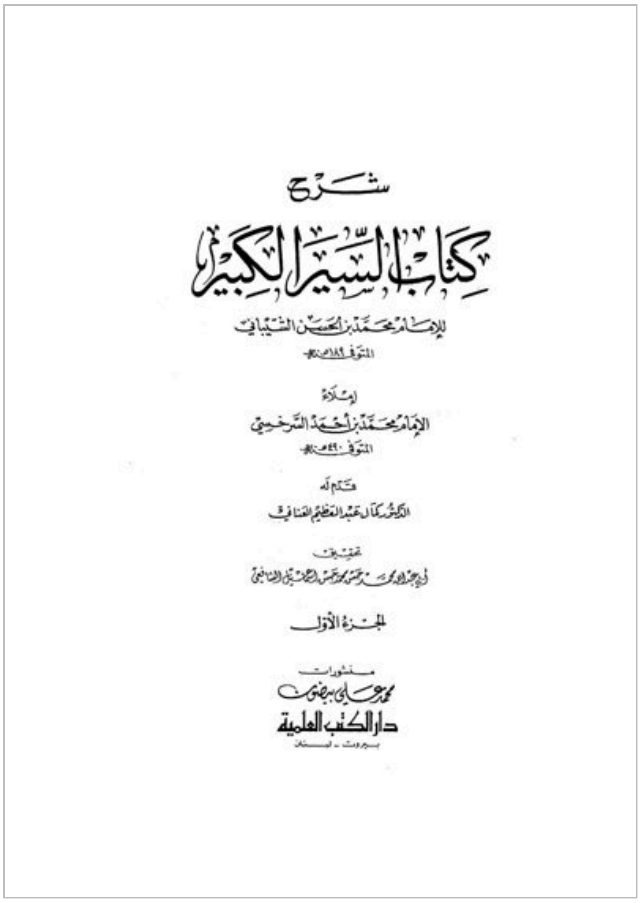
ونرى أنه لا يكونُ مُسْلِماً بذلك، أما أنه يقال له: ما وراء هذه الصلاة؟ فإن قال: صلاة مسلم قيل له قل: لا إله إلا الله محمد رسول الله. فإن قالها تبيَّنَ صِدْقُه، وإن أبَى

(٢٢٢) سبق تخريجه.

كتاب أحكام القرآن لابن العربي، الاية السادسة والأربعون قوله تعالى يأيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا، النساء: ٩٤

Imām Muḥammad (gest. 189 هـ), von den Salaf, sagt, dass **das Aussprechen der Shahāda einen nicht zum Muslim macht, wenn man einen Kufr-Glauben mit sich trägt,** solange, bis man sich von seinem falschen Dīn losgesagt hat:

> *„Er erwähnte von al-Ḥasan, möge Allāh mit ihm zufrieden sein, er sagte: Der Gesandte Allāhs, Allāhs Segen und Frieden auf ihm, sagte: ‚Mir wurde befohlen, dass ich die Menschen bekämpfe, bis sie sagen: Lā ilāha illā Allāh. So wenn sie es gesagt haben, haben sie vor mir ihr Blut und ihr Vermögen beschützt, außer mit Recht (von ihnen). Und ihre Abrechnung ist bei Allāh‘. Er sagte: So bekämpfte der Gesandte Allāhs, Allāhs Segen und Frieden auf ihm,* ***die Götzendiener und sie waren ein Volk, welches Allāh nicht für einzig erklärt hat.*** *So wer von ihnen sagte: ‚Lā ilāha illā Allāh‘, jenes war jenes ein Beweis für seinen Islām. Und ebenso die Mānawiyya (sog. Manichäer) und jeder, der zwei Götter behauptet, wenn einer von ihnen ‚Lā ilāha illā Allāh‘ sagte, so ist jenes Beweis seines Islāms. So was die Juden und Christen betrifft,* ***sie sagen: ‚Lā ilāha illā Allāh‘, so ist diese Äußerung kein Beweis für ihren Islām.*** *Und in der Zeit des Gesandten Allāhs, Allāhs Segen und Frieden auf ihm, bestätigten sie nicht seine Botschaft. So war der Beweis des Islāms hinsichtlich ihnen die Bestätigung, dass Muḥammad der Gesandte Allāhs ist.*
>
> *Weshalb (von ihm) überliefert wurde, dass er bei seinem jüdischen Nachbarn eintrat, er besuchte ihn, so sagte er: ‚Bezeuge lā ilāha illā Allāh und dass ich der Gesandte Allāhs bin‘. So schaute der Mann zu seinem Vater, so sagte er zu ihm: ‚Antworte Abū al-Qāsim‘. So bezeugte er jenes und er starb. So sagte er (der Prophet), Allāhs Segen und Frieden auf ihm: ‚Das Lob ist für Allāh, der durch mich eine Seele vor dem Feuer befreit hat‘. Danach sagte er zu seinen Gefährten: ‚Kümmert euch (um) euren Bruder‘.*
>
> *Er sagte: So was heutzutage das Land Irak betrifft, so bezeugen sie Lā ilāha illā Allāh und dass Muḥammad der Gesandte Allāhs ist. Aber sie behaupten, dass er der Gesandte Allāhs (nur) zu den Arabern ist, nicht zu Banī Isrā'īl. Und sie halten sich fest an der Scheinbaren (Bedeutung) Seiner, des Erhabenen, Aussage: «Er ist es, der unter die des Lesens und Schreibens unkundigen einen Gesandten von ihnen schickte» [62:2]*
>
> ***So wer von ihnen bestätigt, dass Muḥammad der Gesandte Allāhs ist, ist kein Muslim,*** *bis sich er zusammen mit jenem von seinem Dīn lossagt oder er bestätigt, dass er in den Islām eingetreten ist.* ***Auch wenn der Jude oder Christ sagt: ‚Ich bin Muslim‘ oder ‚Ich bin Muslim geworden‘, wird er nicht mit dem Islām beurteilt*** *(er gilt nicht als Muslim), weil sie jenes nicht behaupten. Denn wahrlich, der Muslim ist der Wahrheit sich ergebende, der zu ihr fügsame. Und sie behaupten, dass die Wahrheit das sei, worauf sie sind. So ist die Äußerung dieser Aussprache hinsichtlich ihnen kein Beweis des Islāms, bis sie sich von ihrem Dīn zusammen mit jenem lossagen.“*



شرح

كتاب السير الكبير

للإمام محمد بن الحسن الشيباني

المتوفى ١٨٩هـ

إملاء

الإمام محمد بن أحمد السرخسي

المتوفى ٤٩٠هـ

قدم له

الدكتور كمال حيدر النظيم الضاغوني

تحقيق

أ.د. صلاح الدين محمد معوض

الجزء الأول

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الطبعة الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان. ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية مكارت
تلفون وفاكس : ٣٤٩٣٨ - ٣٦١٧٨ ٠٠٩٦١ ١ ٣٦١٣٨٠
صندوق بريد: ٩٤٦٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon
Address : Ramel al-Zarif, Bahtary st., Mekkart bldg., 1st Floor.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 643133 - 36 81 31 - 36 43 98
P.O.Box : 11 - 9464 Beirut - Lebanon



٣١ـ باب : الإسلام

ذكر عن الحسن ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها ، فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله ، قال : فكان رسول الله ﷺ يقاتل عبدة الأوثان وهم قوم لا يوحدون الله ، فمن قال منهم : لا إله إلا الله كان ذلك دليلاً على إسلامه ، وعلى هذا المثنوية وكل من يدعي إلهين ، إذا قال واحد منهم: لا إله إلا الله، فذلك دليل إسلامه، فأما اليهود والنصارى فهم يقولون: لا إله إلا الله، فلا تكون هذه الكلمة دليل إسلامهم، وهم في عهد رسول الله ﷺ كانوا لا يقرون برسالته، فكان دليل

٣١ـ باب : الإسلام

ذكر عن الحسن ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها ، فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله[1] قال : فكان رسول الله ﷺ يقاتل عبدة الأوثان وهم قوم لا يوحدون الله ، فمن قال منهم : لا إله إلا الله كان ذلك دليلاً على إسلامه ، والحاصل أنه يحكم بإسلامه إذا أقر بخلاف ما كان معلوماً من اعتقاده ،لأنه لا طريق إلى الوقوف على حقيقة الاعتقاد لنا ،فنستدل بما نسمع من إقراره على اعتقاده ، فإذا أقر بخلاف ما هو معلوم من اعتقاده استدللنا به على أنه بدل اعتقاده ،وعبدة الأوثان كانوا يقرون بالله ـ تعالى ـ ، قال الله ـ تعالى ـ : ﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله﴾ [الزخرف: ٨٧]. ولكن كانوا لا يقرون بالوحدانية قال الله ـ تعالى ـ ﴿ إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون﴾ [الصافات : ٣٥]، وقال فيما أخبر عنهم ﴿أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب﴾، فمن قال منهم: لا إله إلا الله، فقد أقر بما هو مخالف لاعتقاده، فلهذا جعل ذلك دليل إيمانه فقال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله » . وعلى هذا المثنوية وكل من يدعي الإلهين ، إذا قال واحد منهم : لا إله إلا الله ، فذلك دليل إسلامه، فأما اليهود والنصارى فهم يقولون : لا إله إلا الله ، فلا تكون هذه الكلمة

(١) تقدم تخريجه .



الإسلام في حقهم الإقرار بأن محمداً رسول الله ، على ما روي [عنه] أنه دخل على جاره اليهودي يعوده فقال : اشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله، فنظر الرجل إلى أبيه فقال له: أجب أبا القاسم، فشهد بذلك ومات، فقال ﷺ : « الحمد لله الذي أعتق بي نسمة من النار » ثم قال لأصحابه : «لوا أخاكم»، قال: فأما اليوم ببلاد العراق فإنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولكنهم يزعمون أنه رسول إلى العرب، لا إلى بني إسرائيل، ويتمسكون بظاهر قوله ـ تعالى ـ: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم﴾ فمن يقر منهم بأن محمداً رسول الله لا يكون مسلماً حتى يثبراً من دينه مع ذلك، أو يقر بأنه دخل في الإسلام، حتى إذا قال اليهودي أو النصراني: أنا مسلم، أو أسلمت لا يحكم بإسلامه، لأنهم لا يدعون ذلك، فإن المسلم هو المستسلم للحق المنقاد له، وهم يزعمون أن الحق ما هم عليه، فلا يكون مطلق هذا اللفظ في حقهم دليل الإسلام، حتى يثبراً من دينه مع ذلك. كذلك لو قال: برئت من اليهودية، ولم يقل مع ذلك: دخلت في الإسلام، فإنه لا يحكم بإسلامه، لأنه يحتمل أن يكون ثبراً من اليهودية

دليل إسلامهم ، وهم في عهد رسول الله ﷺ كانوا لا يقرون برسالته ، فكان دليل الإسلام في حقهم الإقرار بأن محمداً رسول الله ، على ما روي [عنه] أنه دخل على جاره اليهودي يعوده فقال : اشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، فنظر الرجل إلى أبيه فقال له : أجب أبا القاسم ، فشهد بذلك ومات، فقال ﷺ : « الحمد لله الذي أعتق بي نسمة من النار »[1] ، ثم قال لأصحابه : « لوا أخاكم » ، قال : فأما اليوم ببلاد العراق فإنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ولكنهم يزعمون أنه رسول إلى العرب ، لا إلى بني إسرائيل ، ويتمسكون بظاهر قوله ـ تعالى ـ : ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم ﴾ [الجمعة : ٣] ، فمن يقر منهم بأن محمداً رسول الله لا يكون مسلماً حتى يثبراً من دينه مع ذلك ، أو يقر بأنه دخل في الإسلام ، حتى إذا قال اليهودي أو النصراني: أنا مسلم، أو أسلمت لا يحكم بإسلامه، لأنهم لا يدعون ذلك، فإن المسلم هو المستسلم للحق المنقاد له ، وهم يزعمون أن الحق ما هم عليه ، فلا يكون مطلق هذا اللفظ في حقهم دليل الإسلام، حتى يثبراً من دينه مع ذلك . كذلك لو قال : برئت من اليهودية ، ولم يقل مع ذلك: دخلت في الإسلام، فإنه لا يحكم بإسلامه، لأنه يحتمل أن يكون ثبراً من اليهودية ودخل في النصرانية، فإن قال مع ذلك، ودخلت في الإسلام

(١) انظر نصب الراية (٤/ ٢٧٢)

كتاب شرح السير الكبير، السرخسي، باب الإسلام، ج١ ص١٠٦و١٠٧

Imām Ibn Abī Shayba (gest. 235 هـ) überliefert:

> *Yahyā bin Ādam berichtete uns, er sagte: Es berichtete uns Qutbah von al-Aʿmash von ʿUmārah bin ʿUmayr, von Qays bin Sakan,*
>
> *von Ḥudhayfah, er sagte: „Über die Menschen wird eine Zeit kommen, wenn du dich ihnen entgegenstellen würdest beim Jumuʿa (mit Pfeilen), würdest du niemanden treffen* ***außer einen Kāfir****“*

Wenn das Gebet in jeglicher Situation ein Beweis für den Islām der Leute wäre, wie wäre so ein Szenario dann möglich?

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى
١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص. ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ - ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣
E-mail: eshbelia@hotmail.com

المصنف لابن أبي شيبة

الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي
المولود سنة ١٥٩هـ - والمتوفى سنة ٢٣٥هـ

تقديم معالي الشيخ
ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري

تحقيق
أ.د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري

المجلد الحادي والعشرون
تتمة كتاب المغازي، كتاب الفتن، كتاب الجمل
(٣٩٦٣٣ - ٤٠٧٥٤)

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع



٢٧٤ المصنف لابن أبي شيبة

٤٠١٢٧- حدثنا يحيى بن آدم قال: حدثنا قطبة عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن قيس بن سكن عن حذيفة (قال)[١]: يأتي على الناس زمان لو اعترضتهم في الجمعة (بنبل)[٢] ما أصابت إلا كافرا[٣].

٨٩/١٥ ٤٠١٢٨- حدثنا حفص عن الأعمش عن زيد قال: قال حذيفة: / إن للفتنة وقفات وبعثات، فإن استطعت أن تموت في (وقفاتها)[٤] (فافعل)[٥]، وقال: ما الخمر صرفا بأذهب (لعقول)[٦] الرجال من الفتن[٧].

٤٠١٢٩- حدثنا وكيع ويزيد بن هارون[٨] قالا: أخبرنا عمران بن (حدير)[٩] عن رفيع أبي (كثيرة)[١٠] (قال)[١١]: سمعت أبا الحسن عليا يقول: تملئ الأرض ظلما وجورا حتى يدخل كلَّ بيتِ خوفٌ وحرب، يسألون درهمين و(جريبين)[١٢] فلا يعطونه، فيكون (تقتال بتقتال)[١٣] و(تسيار بتسيار)[١٤] حتى يحيط الله بهم في

(١) في اس: (عن).
(٢) في أ، ب، ا: (نيل)، وفي ط، ها: (نبيل).
(٣) صحيح؛ قطبة هو ابن عبدالعزيز الأسدي، ثقة على الصحيح.
(٤) في اس: (وقفاتها).
(٥) سقط من: اجـ.
(٦) في اس: (بعقول).
(٧) صحيح؛ أخرجه أبونعيم في الحلية ١/٢٧٤، والحاكم ٤/٤٣٣، ونعيم بن حماد في الفتن (١٦٢)، والداني (١٨٠).
(٨) في ع: زيادة (قال).
(٩) في أ، ب: (جدير).
(١٠) في أ، ها: (كبيرة)، وفي ط: (كثير).
(١١) في أ، ب، جـ، س، ع: (قالا).
(١٢) في أ، ب، جـ، س، ع: (جريبان).
(١٣) في اجـ، ع: (قتال بقتال)، وفي اس: (بقتال لقتال).
(١٤) في اجـ: (سيار بسيار)، وفي ع: (يسار بيسار)، وفي اس: (يسير بسير).

كتاب المصنف، أبو بكر بن أبي شيبة، ٤٠١٢٧، ج٢١ ص٢٧٤

Imām al-Baghawī (gest. 516 هـ) bestätigt weiterhin, dass das Urteil des Islāms nicht für jeden gleich etabliert wird, sondern abhängig ist, ob die Person den spezifischen Kufr, auf dem sie vorher war, verleugnet:

> *„Der Imām sagte: Und dies ist für den Dualist (Anhänger des Dualismus), welcher nicht an den Tauhīd glaubt, wenn er mit dem Wort des Tauhīd kommt, wird er mit dem Islām beurteilt (er gilt als Muslim). Danach wird er zu allen Bestimmungen des Islāms gezwungen. Was denjenigen betrifft, der an den Tauhīd glaubt, aber er leugnet die Botschaft,* ***so wird er nicht mit dem Islam beurteilt, alleine durch das Wort des Tauhīd,*** *bis er sagt: ‚Muḥammad ist der Gesandte Allāhs‘ (der zweite Teil der Schahāda). So wenn er dies sagte, ist er Muslim, außer wenn er von denjenigen ist, die sagen: ‚Muḥammad ist speziell entsandt (nur) zu den Arabern‘,* ***so dann wird er nicht mit dem Islām beurteilt alleine durch die Bestätigung der Botschaft,*** *bis er bestätigt, dass er (ﷺ) entsandt ist zu der Gesamtheit der Schöpfung. Danach ist es empfehlenswert, dass er geprüft wird, mit der Bestätigung der Auferstehung und der Lossagung von jedem Dīn, der dem Islām widerspricht.* ***Ebenso ist das Urteil des Murtadd (Abtrünniger vom Islām), der zurückkehrt zum Islām von dem Dīn in welchen er übergegangen war“***

شرح السنة

تأليف

الإمام المحدث الفقيه الحسين بن مسعود البغوي

(٤٣٦ - ٥١٦ هـ)

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه

شعيب الأرناؤوط

الجزء العاشر

الكتب الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة للمكتب الإسلامي

لصاحبه
زهير الشاويش

الطبعة الأولى
بُدئ فيها ١٣٩٠ وانتهت ١٤٠٠ بدمشق
الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م. بيروت

المكتب الاسلامي
بيروت: ص.ب ٦٧٧١/١١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقيا: اسلاميا
دمشق: ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١١٦٣٧ - برقيا: اسلامية

فَقَالَ: «قَتَلْتَه وَقَدْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ؟!» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَعَوُّذاً، قَالَ: «فَهَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ».

هذا حديث متفق على صحته[1] أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي خالد الأحمر، عن الأعمش، وأخرجاه من طرق عن أبي ظبيان، أخرجه محمد عن عمرو بن زرارة، وأخرجه مسلم عن إسحاق ابن إبراهيم، كلاهما عن حصين عن أبي ظبيان، وأبو ظبيان اسمه حصين بن جندب.

ويروى عن جندب بن عبد الله البجلي أن رسول الله ﷺ قال: «كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يومَ القيامة؟» قال مراراً[2].

وفيه دليل على أن الكافر إذا تكلم بالتوحيد، وجب الكفُّ عن قتله.

قال الإمام: وهذا في الثنويّ الذي لا يعتقد التوحيدَ إذا أتى بكلمة التوحيد، يحكم بإسلامه، ثم يُجبر على سائر شرائط الإسلام، فأما من يعتقد التوحيد، لكنه يُنكر الرسالة، فلا يُحكم بإسلامه بمجرد كلمة التوحيد حتى يقولَ: محمد رسول الله، فإذا قاله، كان مسلماً إلا أن يكونَ من الذين يقولون: محمد مبعوث إلى العرب خاصة، فحينئذ لا يُحكم بإسلامه

(١) البخاري ١٢/١٧١ في الديات: باب (ومن أحياها) و٧/٣٩٨ في المغازي: باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، ومسلم (٩٦) في الإيمان: باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٩٧).

بمجرد الإقرار بالرسالة حتى يُقِرَّ أنه مبعوث إلى كافة الخلق، ثم يستحبُّ أن يُتمم بالإقرار بالبعث، والتبرؤ من كل دين خالف الإسلام. وكذلك حكمُ المرتد يعود إلى الإسلام عن الدِّين الذي انتقل إليه.

وذهب أكثر أهل العلم إلى قبول توبة الكافر الأصلي والمرتد، وذهب جماعة إلى أن إسلام الزنديق والباطنية لا يُقبل ويُقتلون بكل حال، وهو قول مالك وأحمد، وقالت طائفة: إذا ارتد المسلم الأصلي، ثم أسلم لا يُقبل إسلامُه، فأما الكافر الأصلي إذا أسلم، ثم ارتد، ثم عاد إلى الإسلام، يُقبل إسلامُه، وظاهر الحديث دليل العامة على قبول إسلام الكل.

وفي قوله: «هلا شققت عن قلبه» دليلٌ على أن الحكم إنما يجري على الظاهر، وأن السرائر موكولة إلى الله عز وجل، وليس في الحديث أنه ألزم أسامة الدية.

قال أبو سليمان الخطابي: يُشبه أن يكون المعنى فيه أن أصل دماء الكفار الإباحةُ، وكان عند أسامة أنه إنما تكلم بكلمة التوحيد مستعيذاً من القتل، لا مُصدقاً به، فقتله على أنه مباحُ الدم، وأنه مأمور بقتله، وأخطأ عن المجتهد موضوع، أو تأوّل في قتله أنه لا توبة له في هذه الحالة، لقوله سبحانه وتعالى: (فلم يكُ ينفعُهم إيمانهم لمّا رأوا بأسنا) [غافر: ٨٥] وكما أخبر عن فرعون أنه لما أدركه الغرقُ قال: (لا إله إلا الذي آمنت به بنوا إسرائيل) فقيل له: (آلآنَ وقد عصيتَ قبلُ) [يونس: ٩٠ - ٩١] ولم يُقبل إيمانه.

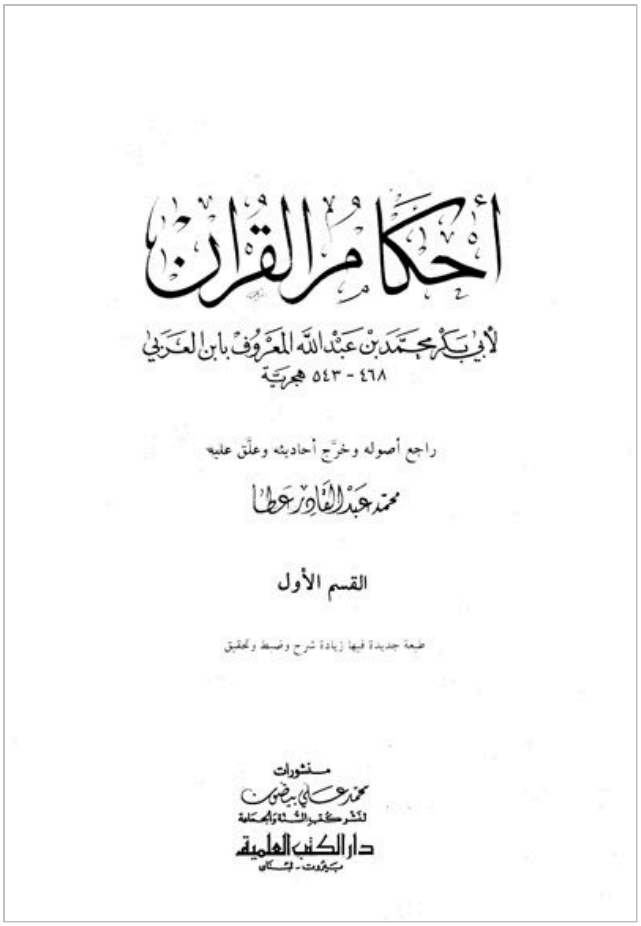
كتاب شرح السنة للبغوي، باب تحريم قتله إذا أسلم على أي دين كان، ٢٥٦٢

Imām Qādī Abū Bakr ibn al-ʿArabī al-Mālikī (gest. 543 هـ) zitiert weiterhin Imām Qāḍī ʿIyāḍ al-Mālikī (gest. 544 هـ) über Takfīr bil ʿUmūm. Imām Qāḍī ʿIyāḍ liefert hier eine verallgemeinernde Erklärung der Maxime von Takfīr bil ʿUmūm gemäß dem Recht des Islāms. Es folgt nach dem Text eine wichtige Erläuterung, damit es nicht zu gefährlichen Missverständnissen kommt:

> *„Die Gesamtheit der Angelegenheit ist, dass wenn ein Muslim den Kāfir vorfindet, (...). So wenn der Kāfir zu ihm sagt: ‚Lā ilāha illā Allāh', (...)[1]. So hat er seine Zuflucht gesucht durch den Riemen des Islāms, der von seinem Blut, seinem Vermögen und seinen Angehörigen verbietet. (...)[1]"*

Wichtig, um den Geist dieser Textquelle zu verstehen, ist ein grundlegendes Verständnis des Recht des Islāms. Denn der beschriebene Kāfir, der keinen Vertrag hat, so handelt es sich um jemanden, dessen Volk sich geweigert hat, die Existenz der Muslime und des Islāms anzuerkennen. Somit leugnet der beschriebene Kāfir das Existenzrecht des Islāms und der Muslime. Hier geht es um das Kriegsrecht im Islām. Die Grenzen davon werden erwähnt, um zu zeigen, was unter keinen Umständen überschritten werden darf und was unter Umständen anwendbar sein kann. Nur weil eine Sache durch das Kriegsrecht legitimiert ist, heißt es nicht, dass sie nicht durch den Amīr politisch eingeschränkt werden kann. Nicht alles, was theoretisch rechtfertigbar ist, ist anzuwenden, genauso bei anderen Rechtsurteilen. Selbstverständlich lässt der Islām die Muslime nicht hilflos gegen ein Volk, das dem Islām und den Muslimen den Krieg erklärt hat, oder ihre Zerstörung billigend in Kauf nimmt, sondern es gibt auch hierfür einen rechtlichen Rahmen. Die Zitierung dieser Stellen stellt nicht zwangsläufig einen Aufruf zu einer Handlung dar. **Es geht uns hierbei um den Islāmrechtlichen Status und der theologischen Einstufung einer Person im Islām.**

Die Botschaft hier ist, dass die Schahāda die Person schützt. Wir haben bei den anderen Aussagen, wie der Aussage von Imām al-Baghawī gesehen, dass die Schahāda unterschiedliche Stufen hat und nicht jeder, der es sagt, als Muslim bewertet wird. Das hier ist eine allgemeine Aussage, die auch so richtig ist, aber sie wird durch den entsprechenden Fall spezifiziert.



أحكام القرآن

لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي

٤٦٨ - ٥٤٣ هجرية

راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه

محمد عبد القادر عطا

القسم الأول

طبعة جديدة فيها زيادة شرح وضبط وتحقيق

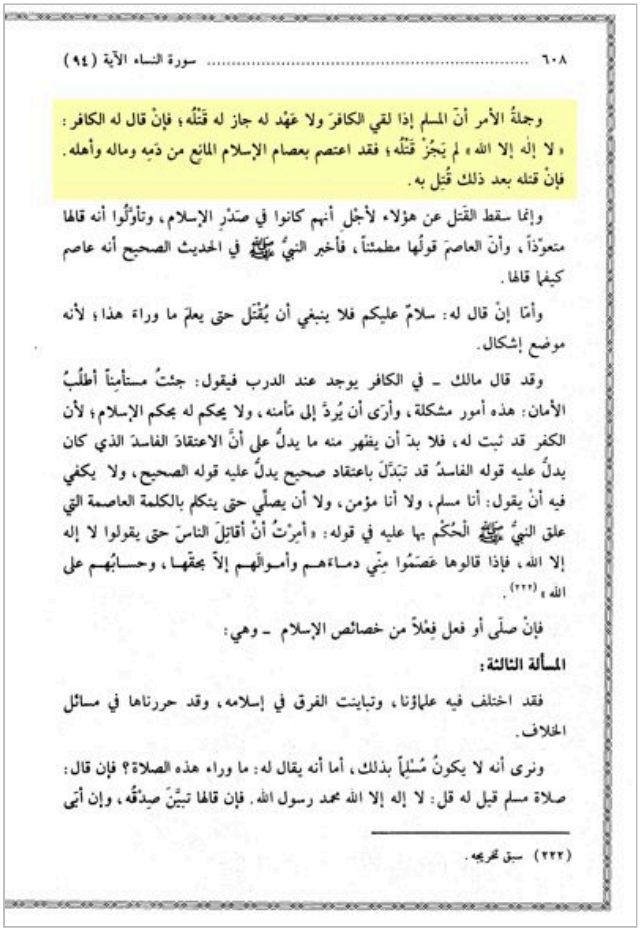
منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



أحكام القرآن

القسم الأول

من الفاتحة لآخر سورة النساء



٦٠٨ ..... سورة النساء الآية (٩٤)

وجملةُ الأمر أنّ المسلم إذا لقي الكافرَ ولا عَهْد له جاز له قَتْلُه، فإنْ قال له الكافر: «لا إله إلا الله» لم يَجُزْ قَتْلُه؛ فقد اعتصم بعصام الإسلام المانع من دَمِه وماله وأهله. فإنْ قتله بعد ذلك قُتِل به.

وإنما سقط القَتل عن هؤلاء لأجْل أنهم كانوا في صَدْرِ الإسلام، وتأوّلوا أنه قالها متعوّذاً، وأنّ العاصمَ قولُها مطمئناً، فأخبر النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح أنه عاصم كيفما قالها.

وأمّا إنْ قال له: سلامٌ عليكم فلا ينبغي أن يُقْتَل حتى يعلمَ ما وراء هذا؛ لأنه موضع إشكال.

وقد قال مالك ـ في الكافر يوجد عند الدرب فيقول: جئتُ مستأمِناً أطلُبُ الأمان: هذه أمور مشكلة، وأرَى أن يُرَدّ إلى مَأمنه، ولا يحكم له بحكم الإسلام؛ لأن الكفر قد ثبت له، فلا بدّ أن يظهر منه ما يدلُّ على أنَّ الاعتقادَ الفاسدَ الذي كان يدلُّ عليه قوله الفاسدُ قد تَبَدَّلَ باعتقاد صحيح يدلُّ عليه قوله الصحيح، ولا يكفي فيه أنْ يقول: أنا مسلم، ولا أنا مؤمن، ولا أن يصلّي حتى ينكلم بالكلمة العاصمة التي علق النبيُّ ﷺ الحُكْم بها عليه في قوله: «أمِرْتُ أنْ أقاتِلَ الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عَصَمُوا مِنّي دماءَهم وأموالَهم إلاّ بحقّها، وحسابُهم على الله» (٢٢٢).

فإنْ صلّى أو فعل فِعْلاً من خصائص الإسلام ـ وهي:

المسألة الثالثة:

فقد اختلف فيه علماؤنا، وتباينت الفرق في إسلامه، وقد حررناها في مسائل الخلاف.

ونرى أنه لا يكونُ مُسْلِماً بذلك، أما أنه يقال له: ما وراء هذه الصلاة؟ فإن قال: صلاة مسلم قيل له قل: لا إله إلا الله محمد رسول الله. فإن قالها تبيَّنَ صِدْقُه، وإن أبَى

(٢٢٢) سبق تخريجه.

كتاب أحكام القرآن لابن العربي، الاية السادسة والأربعون قوله تعالى يأيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا، النساء: ٩٤

Imām Qādī Abū Bakr ibn al-ʿArabī (gest. 543 هـ) erwähnt bezüglich Takfīr bil ʿUmūm erneut, was ist, wenn jemand mit spezifischen Taten des Islāms wahrgenommen wird:

> *„So wenn er betet oder er macht eine Tat von den Spezifischen des Islāms, und sie sind: Die dritte Angelegenheit: So waren sich unsere Gelehrten in diesem uneinig.*
>
> *Die Gruppen wichen voneinander ab bezüglich seines Islāms. Wir haben es bezüglich der Angelegenheit der Meinungsverschiedenheit niedergeschrieben.* ***Wir glauben, dass er nicht durch jenes Muslim ist.*** *Was anbelangt, dass gesagt wird zu ihm: ‚Was ist hinter diesem Gebet?' So, wenn er sagt: ‚Das Gebet eines Muslim' Sagt man zu ihm: ‚Sag Lā ilāha illā Allāh, Muḥammadan Rasūl Allāh' So, wenn er es sagt, wird seine Wahrhaftigkeit ersichtlich. Wenn er verweigert, wissen wir, dass jenes ein Schwindel ist.*
>
> *(...)[1]*
>
> *Und ebenso ist es (für) denjenigen, der sagte: ‚Salām ʿalaykum', er wird verpflichtet mit dem Wort (der Schahāda), so wenn er es sagt, bewahrheitet sich sein richtiges Handeln und wenn er sich weigert, wird sein Widerstand ersichtlich und (...)[1]. Und dies ist die Bedeutung Seiner Aussage: »So verschafft euch Klarheit« [4:94] Das bedeutet (über) die unklare Angelegenheit oder* ***prüft nach und seid nicht in Eile****. Die beiden Bedeutungen sind gleich.*
>
> *So wenn einer ihn (...)[1], so hat er etwas Verbotenes hervorgebracht, ihn erreicht (obliegt) nicht Fidya, Kaffāra oder Wiedervergeltung (Qiṣāṣ). Und asch-Schāfiʿī sagte: ‚Für ihn (den ...[1]) ist das Urteil des Islāms (festgelegt)' Dies ist falsch, weil der Ursprung seines Kufr uns gewiss ist, so kann die Gewissheit nicht durch den Zweifel weichen"*

أحكام القرآن

القسم الأول

من الفاتحة لآخر سورة النساء

أحكام القرآن

لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي

٤٦٨ - ٥٤٣ هجرية

راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلّق عليه

محمد عبد القادر عطا

القسم الأول

طبعة جديدة فيها زيادة شرح وضبط وتحقيق

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

علمنا أنّ ذلك تلاعبٌ، وكانت عند مَنْ يرى إسلامه رِدّة ويُقتَل على كفره الأصلي، وذلك محرَّرٌ في مسائل الخلاف، مقرَّرٌ أنه كفر أصلي ليس بردّة.

وكذلك هذا الذي قال: سلامٌ عليكم يُكلف الكلمة، فإن قالها تحقّق رشادُه، وإن أبى تبيَّن عِنادُه وقُتِل. وهذا معنى قوله: فتبيَّنُوا، أي الأمر المُشْكل، أو تثبَّتُوا ولا تَعْجَلُوا، المعنيان سواء؛ فإنْ قتَله أحدٌ فقد أتى مَنْهِيّاً عنه، لا يبلغ فدية ولا كفّارة ولا قصاصاً.

وقال الشافعي: له أحكام الإسلام، وهذا فاسد، لأنّ أصلَ كُفْرِه قد تيقّناه، فلا يُزال اليقين بالشك.

فإن قيل: فتغليظ النبيّ ﷺ على محلّم كيف مَخْرجه؟

قلنا: لأنه عَلِم مِنْ نيّته أنه لم يُبالِ بإسلامه، ولم يحققه؛ فغضب على هذه النية، والله أعلم.

الآية السابعة والأربعون

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [الآية: ١٠١].

فيها ثماني مسائل:

المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ﴾:

اعلموا ـ وفّقكُم الله ـ أنّ بناء «ضرب» يتصرّف في اللغة على معانٍ كثيرة؛ منها السفر، وما أظنه سُمّي به إلاّ لأنّ الرجل إذا سافر ضرب بعصاه دابّته، ليصرفها في السير على حُكْمه، ثم سُمّي به كلّ مسافر، ولم يجتمع لي في هذا الباب، ولا أمكنني في هذا الوقت ضَبْطٌ فرأيته تكلّفاً، فتركته إلى أوْبَةٍ تأتيه إنْ شاء الله تعالى.

المسألة الثانية: قوله: ﴿مُرَاغَمًا كَثِيرًا﴾:

هذه لفظة وردَتْ في الآية التي قبلها، وهي مرتبطةٌ بها سنذكرها معها، فأردنا أن

وجملةُ الأمر أنّ المسلم إذا لقي الكافرَ ولا عَهْد له جاز له قَتْلُه، فإنْ قال له الكافر: «لا إله إلا الله» لم يَجُزْ قَتْلُه؛ فقد اعتصم بعصام الإسلام المانِع من دَمِه وماله وأهله. فإنْ قتله بعد ذلك قُتِل به.

وإنما سقط القَتل عن هؤلاء لأجْل أنهم كانوا في صَدْرِ الإسلام، وتأوّلوا أنه قالها متعوّذاً، وأنّ العاصمَ قولُها مطمئناً، فأخبر النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح أنه عاصم كيفما قالها.

وأمّا إنْ قال له: سلامٌ عليكم فلا ينبغي أن يُقْتَل حتى يعلمَ ما وراء هذا؛ لأنه موضع إشكال.

وقد قال مالك ـ في الكافر يوجد عند الدرب فيقول: جئتُ مستأمِناً أطلُبُ الأمان: هذه أمور مشكلة، وأرَى أن يُرَدّ إلى مَأمنه، ولا يحكم له بحكم الإسلام؛ لأن الكفر قد ثبت له، فلا بدّ أن يظهر منه ما يدلُّ على أنّ الاعتقادَ الفاسدَ الذي كان يدلُّ عليه قوله الفاسدُ قد تَبَدّلَ باعتقاد صحيح يدلُّ عليه قوله الصحيح، ولا يكفي فيه أنْ يقول: أنا مسلم، ولا أنا مؤمن، ولا أن يصلّي حتى يتكلم بالكلمة العاصمة التي علق النبيُّ ﷺ الحُكْم بها عليه في قوله: «أمِرْتُ أنْ أقاتِلَ الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عَصَمُوا مِنّي دماءَهم وأموالَهم إلاّ بحقّها، وحسابُهم على الله» (٢٢٢).

فإنْ صلّى أو فعل فِعْلاً من خصائص الإسلام ـ وهي:

المسألة الثالثة:

فقد اختلف فيه علماؤنا، وتباينت الفرق في إسلامه، وقد حررناها في مسائل الخلاف.

ونرى أنه لا يكونُ مُسْلِماً بذلك، أما أنه يقال له: ما وراء هذه الصلاة؟ فإن قال: صلاة مسلم قبل له قل: لا إله إلا الله محمد رسول الله. فإن قالها تبيَّنّ صِدْقُه، وإن أبَى

(٢٢٢) سبق تخريجه.

كتاب أحكام القرآن لابن العربي، الاية السادسة والأربعون قوله تعالى يأيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا، النساء: ٩٤

Imām Ibn Qudāma al-Ḥanbalī (gest. 620 هـ) erklärt, bezüglich Takfīr bil ʿUmūm, die Aussagen, wie die Passage bei Ibn Hubayra, die vermeintlich das Gebet universell als Basis für das Urteil des Islāms festlegen und **schränkt es bei den Murtaddun, die an das Gebet glauben, ein:**

„Wenn der Kāfir betet, wird er mit seinem Islām beurteilt, egal, ob er in Dār al-Ḥarb oder in Dār al-Islām war (egal) ob er in Gemeinschaft oder alleine betet. Und ash-Shāfiʿi sagte: Wenn er in Dār al-Ḥarb betete, wird er mit seinem Islām beurteilt, und wenn er in Dār al-Islām betete, wird er nicht mit seinem Islām beurteilt, denn es ist möglich, dass er aus Heuchelei und Taqīya betete. Und für uns (die Ḥanābila) ist, dass, was als Islām in Dār al-Ḥarb gilt, so ist es Islām in Dār al-Islām, wie die beiden Bezeugnissen (der Shahāda). Und ***weil das Gebet eine Säule ist, die speziell für den Islām ist,*** *so wird mit ihm sein Islām beurteilt, wie bei den beiden Bezeugnissen (der Shahāda). Die Möglichkeit der Taqīya und Heuchlerei wird hinfällig, mit den beiden Bezeugnissen (der Shahāda). Egal, ob er ein Aṣli oder ein Murtadd war.*

Und was die übrigen Säulen betrifft, wie die Zakāh, das Fasten und die Ḥajj, ***so wird damit nicht mit seinem Islām beurteilt. Denn wahrlich, die Mushrikīn haben die Ḥajj gemacht*** *in der Zeit des Gesandten Allāhs, Allāhs Segen und Frieden auf ihm, bis der Prophet, Allāhs Segen und Frieden auf ihm, (es) ihnen unterband. So sagte er: ‚Kein Mushrik macht nach dem (diesen) Jahr die Ḥajj' Und die Zakāh ist eine Ṣadaqa und sie geben Ṣadaqa. Und es wurde den Christen von Banu Taghlib, das gleiche, von der Zakāh auferlegt, was von den Muslimen genommen wurde und sie wurden durch jenes nicht Muslime. Was das Fasten anbelangt, so hat jeder Anhänger eines Dīn ein Fasten, und weil das Fasten nicht eine Handlung ist, vielmehr ist es Enthaltsamkeit von speziellen Handlungen während eines speziellen Zeitraums.* ***Und dies kann vorkommen bei dem Kāfir,*** *wie sein (des Fastens) Auftreten bei dem Muslim, und die Absicht des Fastens ist nicht maßgeblich (in dieser Angelegenheit). Weil es eine verborgene Angelegenheit ist, wovon wir keine Kenntnis haben, im Gegensatz zum Gebet, denn es ist eine Handlung, die sich unterscheidet von den Handlungen der Kuffār und damit werden die Anhänger des Islāms ausgezeichnet.*

Und der Islām (einer Person) wird nicht bewiesen, bis er ein Gebet vorbringt, welches sich vom Gebet der Kuffār unterscheidet, *bestehend aus der Aufnahme unserer Qibla, dem Rukūʿ und dem Sujūd, es kommt nicht zustande durch das bloße Stehen (Qiyām), weil sie in ihrem Gebet stehen. Und es ist kein Unterschied zwischen dem Aṣli und dem Murtadd in diesem, weil wodurch der Islām zustande kommt bei dem Aṣli, durch das kommt (ebenso) zustande bezüglich, was dem Murtadd zukommt, wie (auf der gleichen Stufe) die beiden Bezeugnisse (der Shahāda).*

Demnach, wenn der Murtadd stirbt, dann aber etablieren seine Erben einen Beweis, dass er betete nach seiner Ridda, (so) wird für sie das Erbe anerkannt, außer wenn bewiesen ist, dass er abtrünnig wurde nach seinem Gebet oder wenn seine Abtrünnigkeit durch Verleugnung einer Pflicht, eines Buches, eines Propheten oder eines Engels war, oder ähnlichem von den Erneuerungen, deren Anhänger sich zu dem Islām zuschreiben, ***so wird er nicht mit seinem Islām beurteilt durch das Gebet, weil er an die Verpflichtung des Gebetes glaubt und er es zusammen mit seinem Kufr verrichtet****, so ähnelt seine Handlung anderen. Und Allāh weiß es am besten."*

المغني

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي
٥٤١-٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي

الدكتور
عبد الفتاح محمد الحلو

الجزء الثاني عشر

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
الطبعة الثانية
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
الطبعة الثالثة
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
مصححة ، منقحة

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
الطبعة - غرب مؤسسة الطبعة ت: ٤٧٤١٦٨٩ / ٤٧٤١٧٢٢
ص. ب. ٥٤٦٥٠ - الرياض ١١٤٤٢ - المملكة العربية السعودية

كالشهادتين، ولأنّ الصلاةَ رُكنٌ يختصُّ به الإسلامُ، فحُكِمَ بإسلامِه به كالشهادتين. واحتمالُ التَّقيَّةِ والرِّياءِ، يبطُلُ بالشهادتين . وسواءٌ كان أصليًّا أو مُرتدًّا . وأمّا سائرُ الأركانِ ، من الزكاةِ والصيامِ والحجِّ ، فلا يُحكَمُ بإسلامِه به ، فإنّ المُشركين كانوا يَحُجُّون في عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ، حتى منَعَهُم النبيُّ ﷺ ، فقال : « لا يَحُجُّ بعدَ العامِ مُشرِكٌ »[١٥] . والزكاةُ صَدَقةٌ ، وهم يتصدَّقون . وقد فُرِضَ على نصارَى بني تَغلِبَ من الزكاةِ مِثلَيْ ما يُؤخَذُ من المسلمين ، ولم يَصيروا بذلك مسلمين ، وأمّا الصيامُ فلِكُلِّ أهلِ دِينٍ صِيامٌ ، ولأنّ الصيامَ ليسَ بفِعْلٍ ، إنّما هو إمساكٌ عن أفعالٍ مَخصُوصَةٍ في وقتٍ مَخصُوصٍ ، وقد يتّفِقُ هذا من الكافرِ ، كائتفاقِهِ من المسلمِ ، ولا عِبرةَ بنِيّةِ الصّيامِ ؛ لأنّها أمرٌ باطِنٌ ، لا عِلْمَ لنا به ، بخلافِ الصلاةِ ، فإنّها أفعالٌ تتميَّزُ عن أفعالِ الكفّارِ ، ويَختَصُّ بها أهلُ الإسلامِ ، ولا يَثبُتُ الإسلامُ حتى يأتيَ بصلاةٍ يتميَّزُ بها عن صلاةِ الكفّارِ ، من استقبالِ قِبلَتِنا ، والرُّكوعِ ، والسُّجودِ ، ولا يَحصُلُ بمُجَرَّدِ القيامِ ؛ لأنّهم يقومونَ في صَلاتِهم . ولا فَرْقَ بينَ الأصليِّ والمُرتدِّ في هذا ؛ لأنّ ما حَصَلَ به الإسلامُ في الأصليِّ ، حَصَلَ به في حقِّ المُرتدِّ ، كالشهادتين . فعلى هذا ، لو ماتَ المُرتدُّ ، فأقامَ ورثتُه بيِّنةً أنّه صلّى بعدَ رِدَّتِه ، حُكِمَ لهم بالمواريثِ ، إلّا أن يَثبُتَ أنّه ارتدَّ بعدَ صلاتِه / أو تكونَ رِدَّتُه بجَحْدِ فريضةٍ ، أو كتابٍ ، أو نَبيٍّ ، أو مَلَكٍ ، أو نحوِ ذلك ١٧٢/٩ظ
من البِدَعِ التي يَنتَسِبُ أهلُها إلى الإسلامِ ، فإنّه لا يُحكَمُ بإسلامِه بصلاتِه ؛ لأنّه يعتقِدُ وُجوبَ الصلاةِ ، ويَفعلُها مع كُفرِه ، فأشبَهَ فِعلَه غيرَها . واللهُ أعلمُ .

فصل : وإذا أُكرِهَ على الإسلامِ مَنْ لا يجوزُ إكراهُه ، كالذِّمِّيِّ والمُستأمَنِ ، فأسلَمَ ، لم يَثبُتْ له حكمُ الإسلامِ ،[١٦] حتى يُوجَدَ منه ما يدلُّ على إسلامِهِ طَوْعًا ، مثلَ أن يَثبُتَ على الإسلامِ[١٦] بعدَ زوالِ الإكراهِ عنه . فإن ماتَ قبلَ ذلك ، فحُكْمُه حُكْمُ الكفّارِ . وإن رجعَ إلى دِينِ الكُفرِ ، لم يُجْزْ قَتْلُه ولا إكراهُه على الإسلامِ . وبهذا قال أبو حنيفةَ ، والشافعيُّ . وقال محمدُ بنُ الحسنِ : يصيرُ مسلمًا في الظّاهرِ ، وإن رجعَ عنه قُتِلَ إذا

(١٥) تقدم تخريجه ، في : ٣٦/٥ .
(١٦-١٦) سقط من : ب . لعل نظر .

ابن حُصَيْنٍ . قال : أصاب المسلمون رَجُلًا من بَنِي عقيل ، فأتَوْا به النَّبيَّ ﷺ ، فقال : يا محمدُ ، إنِّي مسلِمٌ . فقال رسولُ اللهِ ﷺ : « لَوْ كُنْتَ قُلْتَ وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ ، أَفْلَحْتَ كُلَّ الفَلَاحِ » . رواها مسلمٌ[١٢] . ويَحتَمِلُ أنّ هذا في الكافرِ الأصليِّ ، أو مَنْ جَحَدَ الوَحْدانيّةَ ، أمّا مَن كَفَرَ بجَحْدِ نَبيٍّ أو كتابٍ أو فريضةٍ[١٣] ونحوِ هذا[١٣] ، فلا يَصيرُ مُسلِمًا بذلك ؛ لأنّه ربّما اعتقَدَ أنّ الإسلامَ ما هو عليه ، فإنّ أهلَ ١٧٢/٩و
البِدَعِ كلَّهم يعتقدونَ أنّهم هم المسلمون ، ومنهم مَن / هو كافرٌ .

فصل : وإذا أقَرَّ الكافرُ بالشّهادتَيْن ، ثم قال : لم أُرِدِ الإسلامَ فقط . صارَ مُرتدًّا ، ويُجْبَرُ على الإسلامِ . نَصَّ عليه أحمدُ ، في روايةِ جماعةٍ . ونُقِلَ عن أحمدَ ، أنّه يُقْبَلُ منه ، ولا يُجْبَرُ على الإسلامِ ؛ لأنّه يَحتَمِلُ الصِّدْقَ ، فلا يُراقُ دَمُه بالشُّبْهةِ ، والأوّلُ أوْلَى ؛ لأنّه قد حُكِمَ بإسْلامِهِ ، فيُقْتَلُ إذا رَجَعَ ، كما لو طالَتْ مُدَّتُه .

فصل : وإذا صَلَّى الكافرُ ، حُكِمَ بإسلامِهِ ، سواءٌ كان في دارِ الحربِ ، أو دارِ الإسلامِ ، أو صَلَّى جَماعةً أو إفرادًا[١٤] . وقال الشّافعيُّ : إنْ صَلَّى في دارِ الحربِ ، حُكِمَ بإسلامِهِ ، وإنْ صَلَّى في دارِ الإسلامِ ، لم يُحْكَمْ بإسلامِه ؛ لأنّه يَحتَمِلُ أنّه صَلَّى رِياءً وتَقِيَّةً . ولَنا ، أنّ ما كان إسلامًا في دارِ الحربِ ، كان إسلامًا في دارِ الإسلامِ ،

(١٢) أخرجه الإمام مسلم ، في : باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال : لا إله إلا الله ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٩٥/١ .
كما أخرجه البخاري ، في : باب حدثني خليفة ... ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا ﴾ ، من كتاب الديات . صحيح البخاري ١٠٩/٥ ، ٣/٩ . وأبو داود ، في : باب على ما يقاتل المشركون ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٢/٢ .
وأخرج الثاني مسلم ، في : باب لا وفاء بنذر في معصية الله ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٢/٣ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في النذر فيما لا يملك ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٤/٢ .
والدارمي ، في : باب إذا أحرز العدو من مال المسلمين ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٠/٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ .
(١٣-١٣) في م : « ونحوها » .
(١٤) في ب ، م : « فرادى » .

كتاب المغني لابن قدامة، فصل صلاة الكافر، ج١٢ ص٢٩٠و٢٩١

Imām Ibn Qudāma al-Ḥanbalī (gest. 620 ﻫ) sagt, dass derjenige, der durch einen spezifischen Kufr Kāfir geworden ist, **nicht durch die Shahāda als Muslim beurteilt wird,** außer er hat sich zuvor spezifisch von seinem Kufr losgesagt:

> *„Und die Worte von al-Khiraqī (Abū al-Qāsim al-Khiraqī al-Ḥanbalī) sind bezogen auf wer Kāfir wurde, durch Ablehnung der Einheit (Allāhs), oder Ablehnung der Botschaft Muḥammads, Allāhs Segen und Frieden auf ihn, oder Ablehnung von beidem.*
>
> *So wer Kāfir wurde, durch anderes außer dieses,* ***so kommt sein Islām nicht zustande, außer durch Bestätigung von was er (zuvor) verleugnete.*** *Und wer die Botschaft Muḥammads, Allāhs Segen und Frieden auf ihm, bestätigt und er verleugnet, dass er entsandt ist zu (allen) Weltbewohnern, sein Islām ist nicht bewiesen, bis er bezeugt, dass Muḥammad der Gesandte Allāhs zur gesamten Schöpfung ist, oder er sagt sich zusammen mit den beiden Bezeugnissen (der Shahāda) von jedem Dīn, der dem Islām widerspricht, los.*
>
> *Und wenn er behauptet, dass Muḥammad ein gesandter Beauftragter ist, später, nicht dieser, (so) obliegt ihm die Bestätigung, dass dieser Gesandte der Gesandte Allāhs ist. Weil, wenn er sich beschränkt auf die zwei Bezeugnisse (die Shahāda), (so) ist es möglich, dass er beabsichtigte, was er glaubte (an Kufr).*
>
> ***Und wenn er abtrünnig wurde, durch Leugnung einer Pflicht, er wird kein Muslim, bis er bestätigt, was er verleugnete, und er wiederholt (danach) die beiden Bezeugnisse (die Shahāda).*** *Weil er Allāh und Seinen Gesandten der Lüge bezichtigte, mit was er glaubte. Und ebenso, wenn er einen Propheten oder einen Vers vom Buche Allāhs, des Erhabenen, verleugnete. Oder ein Buch von Seinen (Allāhs) Büchern, oder einen Engel von seinen Engeln, bei denen bestätigt ist, dass sie Engel Allāhs sind. Oder er hat verbotenes für zulässig gehalten,* ***so ist es unvermeidlich bezüglich seines Islāms, die Bestätigung von was er verleugnete****“*

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
الطبعة الثانية
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
الطبعة الثالثة
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
مصححة ، منقحة

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
الطباعة - غرب مؤسسة الطباعة : ٤٧٤١٦٨٩ / ٤٧٤١٧٢٢
ص. ب. ٢٤٦٠ - الرياض ١١٤٤٢ - المملكة العربية السعودية
٤٧٤١٣٣١

المغني

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي
٥٤١-٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو

الجزء الثاني عشر

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض

بما جحَدَه . وأمّا الكافرُ بجَحْدِ الدِّين من أصْلِه ، إذا شهدَ أنّ محمدًا رسولُ اللهِ ، واقتصرَ على ذلك ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يُحْكَمُ بإسلامِه ؛ لأنّه رُوِيَ أنّ يهوديًّا قال : أشهدُ أنّ محمدًا رسولُ اللهِ . ثم ماتَ ، فقال النّبيُّ ﷺ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ »(٧) . ولأنه لا يُقِرُّ برسالةِ محمدٍ ﷺ إلّا وهو مُقِرٌّ بمَنْ أرسلَه ، وبتوحيده ؛ لأنه صَدَّقَ النّبيَّ ﷺ فيما جاءَ به ، وقد جاءَ بتوْحيده . والثانية ، أنّه إن كان مُقِرًّا بالتّوحيدِ كاليهودِ ، حُكِمَ بإسلامِه ؛ لأنّ توحيدَ اللهِ ثابتٌ في حقّه ، وقد ضَمَّ إليه الإقرارَ برسالةِ محمدٍ ﷺ ، فكَمَلَ إسلامُه ، وإن كان غيرَ مُوَحِّدٍ ، كالنّصارَى والمَجُوسِ والوَثَنِيِّين ، لم يُحْكَمْ بإسْلامِه حتى يشهدَ(٨) أن لا إلَهَ إلّا اللهُ . وبهذا جاءتْ أكثرُ الأخبارِ ، وهو الصّحيحُ ؛ لأنّ مَن يَجْحَدُ(٩) شيْئَيْن لا يزولُ جَحْدُها إلّا بإقْرارِه بهما جميعًا . وإن قالَ : أشهدُ أنّ النّبيَّ رسولُ اللهِ . لم نَحْكُمْ بإسلامِه ؛ لأنّه يَحْتَمِلُ أنْ يُرِيدَ غيرَ نبيِّنا . وإن قال : أنا مؤمنٌ . أو : أنا مُسْلِمٌ . فقال القاضي : يُحْكَمُ بإسْلامِه بهذا ، وإن لم يَلْفِظْ بالشّهادَتَيْن ؛ لأنّهما اسمانِ لشيءٍ مَعْلوعٍ معروفٍ وهو الشّهادَتانِ ، فإذا أخْبَرَ عن نَفْسِه بما تَضَمَّنَ الشّهادَتَيْن ، كان مُخْبِرًا بهما . وروَى المِقْدادُ ، أنّه قال : يا رسولَ اللهِ ، (١٠ أرأيتَ إنْ ١٠) لَقِيتُ رَجُلًا من الكُفّارِ ، فقاتَلَنِي ، فضَرَبَ إحْدَى يَدَيَّ بالسّيفِ ، فقطَعَها ، ثم لاذَ مِنِّي بشَجَرَةٍ ، فقال : أسْلَمْتُ . أفأقْتُلُهُ يا رسولَ اللهِ بعدَ أنْ قالَها ؟ قال : « لا تَقْتُلْه ، فإنْ قَتَلْتَه ، فإنّه بمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أنْ تَقْتُلَهُ ، وإنّكَ بمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أنْ يَقُولَ(١١) كَلِمَتَه الّتِي قالَها » . وعن عِمْرانَ

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلّى عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٨/٢ . وأبو داود ، في : باب في عيادة اللمي ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٦٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٠/٣ ، ٢٨٠ . والبيهقي ، في : باب عيادة المسلم غير المسلم ... ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٨٣/٣ .
(٨) في الأصل : « شهد » .
(٩) في ب ، م : « جحد » .
(١٠-١٠) في الأصل : « إن » .
(١١) في الأصل زيادة : « لك » .

عَدْلَيْن ، كالشّهادَةِ على السّرِقَةِ ، ولا يَصِحُّ قياسُه على الزّنى ، فإنّه لم يُعْتَبَرْ فيه الأربعةُ لِعِلّةِ القتلِ ، بدليلِ اعتبارِ ذلك في زِنَى البِكْرِ ، ولا قتلَ فيه ، وإنّما العِلّةُ كَوْنُه زِنًى ، ولم يُوجَدْ ذلك في الرِّدّةِ ، ثم الفرقُ بينهما أنّ القَذْفَ بالزّنى يُوجِبُ ثمانين جلدةً ، بخلافِ القَذْفِ بالرِّدّةِ .

الفصل الثاني : أنّه إذا ثبتَتْ رِدّتُه بالبيّنةِ ، أو غيرِها ، فشَهِدَ أن لا إلَهَ إلّا اللهُ ، وأنّ محمدًا رسولُ اللهِ ، لم يَكْشِفْ عن صِحّةِ ما شُهِدَ عليه به ، وخُلِّيَ سبيلُه ، ولا يُكَلَّفُ الإقرارَ بما نُسِبَ إليه ؛ لقولِ النّبيِّ ﷺ : « أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النّاسَ حَتّى يَقُولُوا : لَا إلَهَ إلّا اللهُ . فإذَا قالُوها عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وأَمْوالَهُمْ إلّا بِحَقِّها ، وحِسابُهُمْ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ »(٣) . مُتّفَقٌ عليه . ولأنّ هذا يَثْبُتُ به إسلامُ الكافرِ الأصْلِيِّ ، فكذلك إسلامُ المُرْتَدِّ ، ولا حاجةَ مع ثُبوتِ إسلامِه إلى الكَشْفِ عن صِحّةِ رِدّتِه . وكَلامُ الخِرَقِيِّ محمولٌ على مَن كَفَرَ بجَحْدِ الوَحْدانِيّةِ ، أو جَحْدِ رسالةِ محمدٍ ﷺ ، أو جَحَدَهما معًا ، فأمّا من كَفَرَ بغيرِ هذا ، فلا يَحْصُلُ إسلامُه إلّا بالإقرارِ بما جَحَدَه . ومن أقَرَّ برسالةِ محمدٍ ﷺ ، وأنْكَرَ كَوْنَه مَبْعوثًا إلى العالَمِينَ ، لا يثبتُ إسلامُه حتى يشهدَ أنّ(٤) محمدًا رسولُ اللهِ إلى الخَلْقِ أجْمَعِينَ ، أو يتبَرَّأُ مع الشهادَتَيْن من كُلِّ دِينٍ خالَفَ(٥) الإسلامَ . وإن زَعَمَ أنّ محمدًا رسولُ(٦) مبعوثٌ بعدَ غيرِ هذا ، لَزِمَه الإقرارُ بأنّ هذا المبعوثَ هو رسولُ اللهِ ؛ لأنّه إذا اقتصرَ على الشّهادَتَيْن ، احْتَمَلَ أنّه أرادَ ما اعْتَقَدَه . وإن ارتدّ بجُحودِ فَرْضٍ ، لم يُسْلِمْ حتى يُقِرَّ بما جَحَدَه ، ويُعِيدَ الشّهادَتَيْن ؛ لأنّه كَذَّبَ اللهَ ورسولَه بما اعْتَقَدَه . وكذلك إنْ جحدَ نَبِيًّا ، أو آيةً من كتابِ اللهِ تعالى ، أو كتابًا من كُتُبِه ، أو مَلَكًا من ملائكتِه الذين ثبتَ أنّهم ملائكةُ اللهِ ، أو استباحَ مُحَرَّمًا ، فلا بُدَّ في إسلامِه من الإقرارِ / ١٧١/٩ ظ

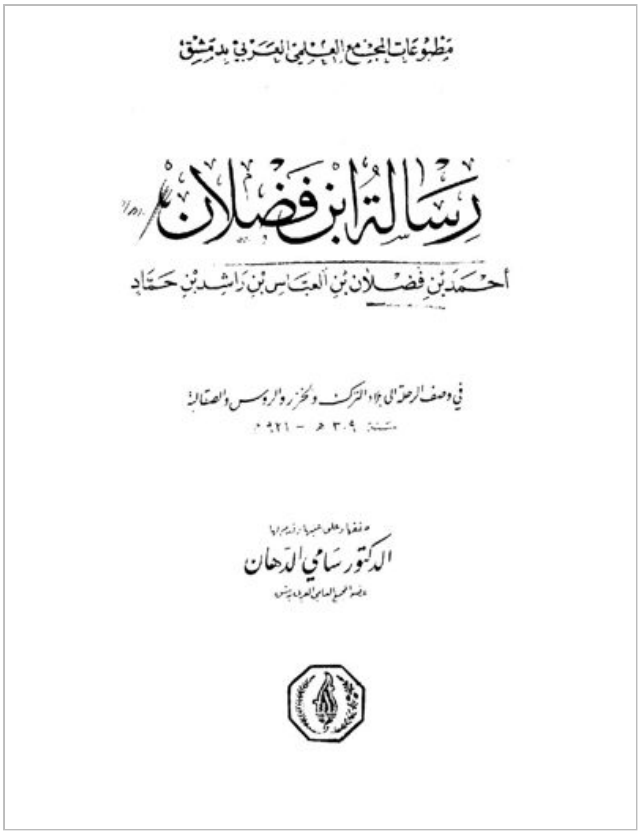
(٣) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .
(٤) في ب زيادة : « لا إله إلا الله وأن » .
(٥) في م : « يخالف » .
(٦) في ب زيادة لفظ الجلالة .

كتاب المغني لابن قدامة، ١٥٤٩ مسألة؛ قال: ومن شهد عليه بالردة، فقال: ما كفرت. فإن شهد أن لَا إلهَ إلا الله، وأن محمدا رسول الله، لم يكشف عن شيء، الفصل الثاني: أنه إذا ثبتت ردته بالبينة، أو غيرها، ج١٢ ٢٨٨و٢٨٩

Ibn Fadlān al-Baghdādī (gest. 309 هـ) erzählte über eine Gruppe der türkischen Mushrikūn:

> *Als wir ihn (einen Berg) durchquert hatten, gelangten wir zu einem Stamm der Türken, bekannt als die Ghuzzīya (Oghusen). Und da waren sie Nomaden, sie hatten Häuser aus Fell. Sie siedeln und brechen (wieder) auf. Du siehst ihre Zelte an jedem Ort und Ähnliches wie sie an einem anderen Ort, entsprechend der Handlungsweise der Nomaden und ihrem Herumreisen. Und doch befinden sie sich in Elend.* ***Und dennoch sind sie wie verirrte Esel. Sie richten sich nicht zu Allāh mit einem Dīn, sie kehren nicht zurück zum Verstand und sie beten nichts an.*** *Vielmehr nennen sie ihre Älteren als Herren. (...)* ***Und ich hörte sie sagen: „Lā ilāha illā Allāh, Muḥammadun rasūlu Allāh“*** *– um sich durch diese Aussage zu denen der Muslime, die an ihnen vorbeizogen, anzunähern,* ***nicht aus Überzeugung dessen****.*

Aus der Aussage Ibn Fadlāns lässt sich erkennen, dass die Mushrikūn der Ghuzzīya nicht allein durch das Aussprechen der Shahāda das Rechtsurteil des Islāms (als Muslime zu gelten) erhalten haben. Obwohl die Shahāda ein Anzeichen für den Islām (ʿalāmat al-Islām) ist, führt nicht jede Äußerung der Shahāda zum Urteil, Muslim zu sein. Wenn der Zweck (maqṣad) eines Anzeichens nicht mehr erfüllt wird, entfällt seine rechtliche Berücksichtigung. Der Zweck (maqṣad) der Shahāda ist das Verlassen (at-takhallī) von jedem Dīn außer dem Islām. Wenn durch ein Anzeichen dieser Zweck (maqṣad) nicht mehr erfüllt wird, tritt die Prüfung der ʿAqīda (imtiḥān al-ʿaqīda) in Kraft.



مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق

رسالة ابن فضلان

أحمد بن فضلان بن العباس بن راشد بن حمّاد

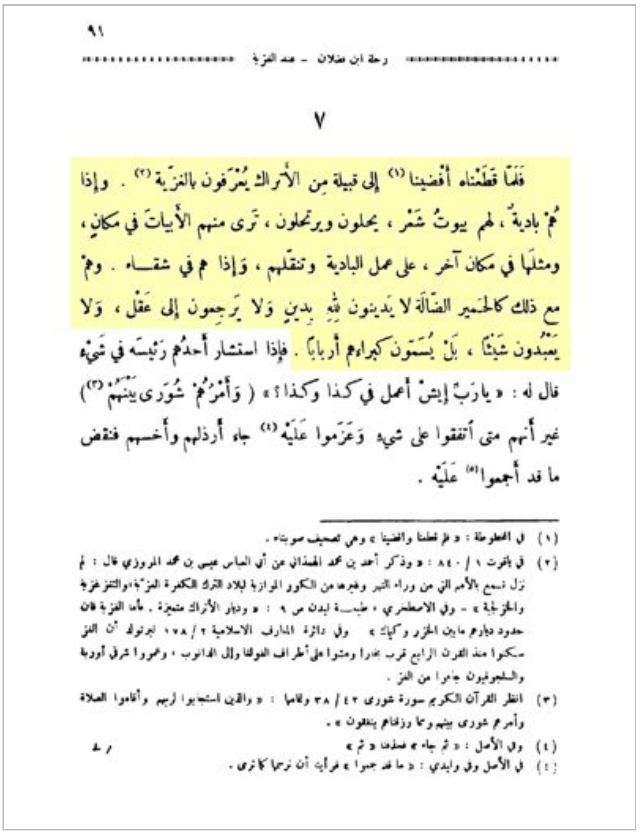
في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة

سنة ٣٠٩ هـ - ٩٢١ م

حققها وعلق عليها وترجمها

الدكتور سامي الدهان

عضو المجمع العلمي العربي بدمشق



٧

فَلَمَّا قَطَعْناه أفضينا[1] إلى قبيلة من الأتراك يُعْرَفون بالغزيّة[2] . وإذا هُمْ بادية ، لهم بيوتُ شَعْر ، يحلون ويرتحلون ، تَرى منهم الأبياتَ في مكانٍ ، ومثلَها في مكان آخر ، على عمل البادية وتنقّلهم ، وإذا هم في شقاء . وهُمْ مع ذلك كالحَمير الضّالّة لا يَدينون لِلّهِ بِدينٍ ولا يَرجعون إلى عَقْل ، وَلا يَعبُدون شَيْئاً ، بَلْ يُسَمّون كبراءهم أرباباً . فإذا استشار أحدُهم رَئيسَه في شَيْءٍ قال له : « يارَبِّ إيتِنْ أعمل في كذا وكذا ؟ » (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ[3]) غير أنهم متى أتفقوا على شيءٍ وَعَزَموا عَلَيْهِ[4] جاء أرذلهم وأخسهم فنقض ما قد أجمعوا[5] عَلَيْهِ .

(١) في المخطوطة : « فلما قطعناه وافضينا » وهي تصحيف صوبناه .

(٢) في ياقوت ١ / ٨٤٠ : « وذكر أحمد بن محمد الهمذاني عن أبي العباس عيسى بن محمد المروزي قال : لم يزل نسمع بالأمم التي من وراء النهر وغيرها من الكفرة الموازية لبلاد الترك الكفرة الغزّية والتوغزغزية والخزخزية » . وفي الاصطخري ، طبعة ليدن ص ٩ : « وديار الأتراك متميزة . فأما الغزية فان حدود ديارهم مابين الخزر وكيماك » . وفي دائرة المعارف الاسلامية ٢ / ١٠٨ ليترولد أن الغز سكنوا منذ القرن الرابع قرب بخارا ومشوا على أطراف الفولغا وإلى الدانوب ، وعبروا شرقي أوربا والسلجوقيون جاءوا من الغز .

(٣) انظر القرآن الكريم سورة شورى ٤٢ / ٣٨ وتمامها : « والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون » .

(٤) وفي الأصل : « ثم جاء » صححت و ثم »

(٥) في الأصل وفي وايدي : « ما قد جموا » فرأيت أن نرسما كما نرى .



وَسمعتُهُمْ يقولون : (لا إلَهَ إلاّ اللهُ مُحَمَّدٌ رَسولُ اللهِ) ، تقرّباً بهذا القول إلى من يَختارُ بهم من المُسلمين لا اعتقاداً لذلك . وإذا ظُلِمَ أحَدٌ مِنهم أو جَرَى عليه أمْرٌ يكرهُهُ ، رَفَعَ رأسَهُ إلى السّماء ، وقالَ : « بِرْ تنكري » وهو بالتركية « الله الواحد[1] » . لأنّ « بِر » بالتركية : « واحد » ؛ وتنكري : « الله » بلغة الترك . ولا يَستنجون من غائط ولا بول ؛ ولا يغتسلون من جنابةٍ ولا غَيْرِ ذلك . وليس بينهم وبين الماء عمل ، خاصّةً في الشّتاء . ولا يَستُرُ نساؤهم من رجالهم ولا من غيرهم . وكذلك لا تستر المرأة شيئاً من بدنها عن أحد من الناس .

* * *

ولقد نزلنا يوماً على رجل منهم فجلسنا ، وامرأة الرجل معنا ، فَبَيْنا هِيَ تُحدثنا إذْ كشفت فرجها وحكته[2] . ونحن ننظر إليها فَسَتَرْنا وجوهنا ، وقُلْنا : « أستَغفِرُ اللهَ » فضحك زوجها ، وقال للتّرجُمان : « قل لهم تكشفهُ بحضرتكم فَتَرَوْنه وتَصونَه[3] فلا يُوصَلُ إليه ، هو خَيْرٌ مِنْ أن تغطيه وتمكن منه » .

(١) في الأصل المخطوط : « هالة بالواحد » وليس في الجملة التركية حرف جر ، فاثبتنا « الله الواحد » .

(٢) نحن نستقطع القطعة لهذه الأيام ، ولكن القدماء فيما يظهر لنا لم يكونوا على مثل نظرتنا ، لذلك أثبتنا ماجاء في النص ، أمانة ، وتحلّلا بأنه لا جناح في الدين .

(٣) في الأصل : « وتصونه » . ويخرج وليدي أن تكون : « وتصونونه » .

كتاب رسالة، بن فضلان، العجم والأتراك، ص٩١و٩٢

Die Imāme erklären hier die richtige Herangehensweise und dass man nicht durch das Gebet oder ähnliches automatisch heutzutage als Muslim bewertet wird. Das Gebet kann, in bestimmten Situationen, wo dies eindeutig den Islām einer Person beweist, als Beweis gelten. Aber nicht in einer Situation wie heutzutage, wo man nichts mehr daran festmachen kann.

In diesen Textquelle sind auch zahlreiche weitere Beweise für die kranken Herzen, denen der Qurʾān nicht reicht, darüber, dass man die Leute zu prüfen hat. Nicht, dass man sie einfach lässt, sobald man die erste Annahme treffen könnte, dass sie vielleicht unter Umständen ja den Tauhīd verstanden haben könnten. Einige Verlorenen sehen sogar das Prüfen generell als Bidʿa an aufgrund ihrer Unwissenheit. Und das, obwohl Allāh selbst das Nachforschen und Vergewissern in Sure 4 Vers 94 den Muslimen befohlen hat!

Wir erkennen deutlich, dass das Urteil des Islāms nicht jedem direkt gegeben wird, der die Schahāda sagt. Denn, wie Imām al-Baghawī erklärt, gibt es Menschen, die die Schahāda auf der Zunge sagen, aber nicht die Bedeutung des Islāms damit ersuchen zu bestätigen, sondern die, beispielsweise die Botschaft des Gesandten (صلى الله عليه وسلم) einschränken, und dadurch trotzdem Kuffār sind.

Und genauso trifft dieses Urteil auf unsere Zeit zu. Denn es gibt Menschen, die die Schahāda sprechen und sich Muslime nennen, während sie sich die Demokratie als Dīn genommen haben und somit in Wahrheit Muschrikūn sind. Genauso die Leute, die behaupten den Tāghūt zu verleugnen, während sie gleichzeitig die Entschuldiger des Kāfirs als Muslime ansehen, oder bei den Namen und Eigenschaften Allāhs, ihn menschliche Eigenschaften zuschreiben oder glauben Allāh habe sich in Seiner Schöpfung niedergelassen, oder ähnlichen Kufr.

In den zitierten Aussagen erwähnen Imām Mālik von den Salaf, und auch Ibn Qudāma, explizit, dass das Gebet oder die Behauptung Muslim zu sein an sich nicht ausreichen, damit man das Urteil des Islām zugeschrieben bekommt, sondern dass die Schahāda, also ein explizites Bekenntnis notwendig ist. Und wie wir durch die Stelle bei Imām al-Baghawī bereits erfahren haben, hat die Shahāda unterschiedliche Stufen und von jedem wird entsprechend seines vorherigen Kufrs eine explizite Lossagung gefordert.

An der Überlieferungen der beiden Mālikiyya, Imām Qādī Abū Bakr ibn al-ʿArabī und Imām al-Qurṭubī, zu Imām Mālik erkennen wir, dass Imām Mālik nicht direkt beim Salām, dem Gebet oder sogar der Behauptung einer Person, sie sei Muslim, das Urteil des Islāms festgelegt hat. Sondern Imām Mālik hat gefordert, dass die Person eine klare Aussage hervorbringt, die Shahāda, an die das Urteil des Islāms geknüpft wurde. Und wie Imām al-Baghawī erklärt hat, ist die Schahāda nicht gleich akzeptiert. Sondern es kommt darauf an, welchem Zustand die Person zuvor zugeschrieben ist. So wie bei einem Einschränker der Botschaft ein Zusatz zur Shahāda notwendig ist, so ist es genauso beim Demokraten oder Mujassim notwendig, dass von ihm hervorgeht, dass er sich von seinem vorherigen Kufr gelöst hat und in den Islām eintritt.

Und als letzten Punkt möchten wir eine Sache besonders hervorheben. Bezüglich der Menschen, die bezüglich Takfīr bil ʿUmūm eine lockerere Meinung vertreten und schneller den Menschen endgültig das Urteil des Islāms geben, obwohl sie sich in Dār al-Kufr befinden. Wo ist ihre Aufrichtigkeit? Wo rufen sie die Leute, denen sie das Urteil des Islāms geben, auf? Weder prüfen sie über das bloße Wahrnehmen eines Gebetes hinaus, noch handeln sie basierend auf dem Urteil, was sie festgelegt haben!

Nehmen wir ein Beispiel: Sie sehen jemanden, der das Gebet in einer der Einrichtungen, der sog. „DITIB“ verrichtet. Sie würden für die Person das Urteil des Islāms festlegen, auch wenn sie selbst die Menschen mit der ʿAqīdah der sog. „DITIB“ als Kuffār ansehen. Nehmen wir an, dieser Mensch stirbt. Sie selbst müssten somit das Totengebet über diesen Mann verrichten. Sie selbst müssten sich um seine Waschung, sein Begräbnis und die Regelung seines Erbes kümmern. Sie können diese islamischen Angelegenheiten nicht der sog. „DITIB“ überlassen, denn sie bestätigen ja gleichzeitig den Takfīr über sie. Warum handeln sie also nicht nach dem Urteil, das sie festgelegt haben? Weil sie unaufrichtig sind! Ihre Taten gehen nur so weit, wie ihr Nafs sie trägt, und deswegen ersuchen sie auch dieser Meinung zu folgen. Warum rufen sie die Menschen nicht auf, in den Gebetsorten, die sie besuchen? Warum rufen sie die Menschen nicht zur Verkündung des Tauhīd innerhalb dieser Orte und kontinuierlich, nicht nur einmal? Warum reden sie nicht öffentlich gegen die Erneuerungen in diesen Orten?

Wir sehen, dass sie nicht nur den Mushrikūn das Urteil des Islāms geben und sich verweigern, Tabayyan mitten in Dār al-Kufr zu betreiben, sondern sie lassen auch komplett alle anderen Urteile über die Erneuerer fallen und behandeln jeden, der die Schahāda bezeugt oder betet, so als ob er unkritisierbar wäre. Und jeder weiß, dass wenn sie das Manhaj des Islāms an diesen Gebetsorten anwenden würden, dann würden sie herausgeworfen werden und der Kufr der Leute würde spezifische auf die einzelnen Personen klar werden. Wenn sie doch also behaupten, dieser Meinung zu folgen, wieso schweigen sie? Wieso erheben sie nicht ihr Wort gegen diese Leute?

Widerlegung der Scheinargumente: Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Kufr sei angeblich die ʿAqīda der Khawārij

Teil 1: Die Azāriqa

Die Murjiʾa versuchen, während sie die Rechtsurteile der klassischen Gelehrten ignorieren, Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Ḥarb als eine Ansicht der Khawārij zu diffamieren.

Imām Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī (gest. 324 هـ) erwähnt die ʿAqīda der Azāriqa der Khawārij:

> *„Die Azāriqa behaupteten, dass wer wohnhaft ist in Dār al-Kufr, ein Kāfir ist, er kann nichts tun, außer die Ausreise“*

مقالات الإسلاميين
واختلاف المصلين

تأليف
شيخ أهل السنة والجماعة الإمام
أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري
المتوفى في عام ٣٣٠ من الهجرة

بتحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه !

الجزء الأول

اهداءات ٢٠٠٠

احمد فتح الله خليفه
أستاذ الفلسفة بأحاديه الإسكندرية

استكرهوها فزوجوها ابن عم لها لم يكن على رأيها ، فكتب ممن بحضرتها بأمرها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك ، فقال رجل منهم : إنها لم يَسَعْها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع ، من قبل هجرتهما ؛ لأنه كان ينبغي لها أن يلحقا بنا ؛ لأنا اليوم بمنزلة للمهاجرين بالمدينة ، ولا يَسَعُ أحداً من المسلمين التخلفُ عنا كما لم يسع التخلف عنهم ، فتابعه على قوله ذلك نافع بن الأزرق وأهلُ عسكره ، إلا نفراً يسيراً ، و برئوا من أهل التقية ، وأحدثوا أشياء : من ذلك أنهم حرّموا الرَّجْمَ ، ومن ذلك أنهم قالوا : نشهد بالله أنه لا يكون في دار الهجرة ممن يُظهر الإسلام إلا من رضي الله عنه ، واستحلّوا خَفْر الأمانة التي أمر الله سبحانه بأدائها ، وقالوا : قوم مشركون لا ينبغي أن تؤدَّى الأمانة إليهم ، ولم يقيموا الحدود على مَنْ قَذَفَ المحصنين من الرجال ، وأقاموها على من قذف المحصنات من النساء ، وقالوا : ما كَفَّ أحد يده عن القتال مذ أنزل الله عز وجل البَسْط إلا وهو كافر

والأزارقة يَرَوْنَ أن أطفال المشركين في النار ، وأن حكمهم حكم آبائهم ، وكذلك أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم .

وزعمت الأزارقة أن مَنْ أقام في دار الكفر فكافر لا يسعه إلا الخروج .

* * *

قول النجدية

وهذا قولُ النَّجْدِيَّة (١) :

ثم خرج « نَجْدَة بن عامر الحَنَفي » من اليمامة في نَفَر من الناس ، وأقبل إلى الأزارقة يريدُهم ، فاستقبلهم نفر من أهل عسكر نافع ، وأخبروه ومَنْ معه بأحداث نافع التي أحدثها ، وأنهم بَرِئوا منه ، وفارقوه عليها ، وأمروا نجدة بالقيام وبايعوه ، فمكث نجدة زمانا ، ثم إنه بعث بعثاً إلى أهل القطيف ، واستعمل عليهم ابنه ، فقُتِلَ وسَبَى وغَنِمَ ، فأخذ ابن نجدة وأصحابه عدّة من نسائهم فقوّموا كل واحدة منهن بقيمة على أنفسهم ، وقالوا : إن صارت قيمهن في حِصَّتنا فذلك ، وإن لم تصر أدَّيْنا الفضل ، فنكحوهن قبل أن يقسمن ، وأكلوا من الغنائم قبل

(١) في المقريزي (٢/٣٥٤) أنه يقال لهم « النجدات » ولا يقال لهم « النجدية » كما عبر المؤلف عنهم من قبل ، للاحتراز عمن انتسب إلى نجد ، وانظره في الموضع الذي دللنا عليه

Diese Ansicht der Azāriqa ist nicht Takfīr bil ʿUmūm. Denn sie machen den individuellen Takfīr auf jeden, der in Dār al-Ḥarb wohnt, was nicht die Ansicht der Ahl as-Sunna ist und nie war. Das würde schlussfolgern, dass niemand in Dār al-Ḥarb Muslim werden kann, bis er nach Dār al-Islām ausreist. Und in einer Zeit, wie heute, in der kein Dār al-Islām existiert, würde das schlussfolgern, dass es keine Muslime gibt. Wir machen keinen Takfīr auf den Muslim, der in Dār al-Kufr lebt. Sondern wir geben den Menschen in Dār al-Ḥarb in der Allgemeinheit das Urteil des Kufr, bis mit Gewissheit das Gegenteil bewiesen ist. Und das Leben unter den Mushrikūn ist kein Kufr.

So erwähnte Imām Ibn Kathīr (gest. 774 ﷺ) dass derjenige, der keine Hijra macht, unter Bedingungen, Ḥarām begeht:

> *„So wurde dieser edle Vers herabgesandt, allgemein, über jeden, der zwischen den beiden Rücken der Mushrikūn (unter ihnen) wohnt. Und er ist in der Lage zur Hijra und er ist nicht fähig zur Errichtung des Dīn, so ist er ungerecht zu sich selbst, (und) begeht Ḥarām per Konsens (ijmāʿ).“*

تفسير القرآن العظيم

للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر
ابن كثير الدمشقي
المتوفى سنة ٧٧٤هـ

وضع حواشيه وعلق عليه
محمد حسين شمس الدين

الجزء الثاني

المحتوى:
من أول سورة آل عمران - إلى آخر سورة النساء

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس: ٣٦٥٢٩٨ - ٣٦١١٢٥ (١) ٦٠٢١٢٣ (٠٠٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon
Address : Ramel al-Zarif, Behkory st., Melkart bldg., 1st Floore
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60 21 33 - 36 61 35 - 36 43 98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2221-5
9 782745 122216
http://www.al-ilmiyah.com.lb
e-mail : baydoun@dm.net.lb

[البقرة: ٨] الآية. قال عكرمة: نزلت هذه الآية في شباب من قريش كانوا تكلموا بالإسلام بمكة منهم علي بن أمية بن خلف وأبو قيس بن الوليد بن المغيرة وأبو العاص بن منبّه بن الحجاج والحارث بن زمعة، قال الضحاك: نزلت في ناس من المنافقين تخلفوا عن رسول الله ﷺ بمكة وخرجوا مع المشركين يوم بدر فأصيبوا فيمن أصيب، فنزلت هذه الآية الكريمة عامة في كل من أقام بين ظهراني المشركين، وهو قادر على الهجرة وليس متمكناً من إقامة الدين فهو ظالم لنفسه مرتكب حراماً بالإجماع، وبنص هذه الآية، حيث يقول تعالى: ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم﴾ أي بترك الهجرة ﴿قالوا فيم كنتم﴾ أي لم مكثتم ها هنا وتركتم الهجرة ﴿قالوا كنا مستضعفين في الأرض﴾ أي لا نقدر على الخروج من البلد، ولا الذهاب في الأرض ﴿قالوا ألم تكن أرض الله واسعة﴾ الآية.

وقال أبو داود[1]: حدثنا محمد بن داود بن سفيان، حدثني يحيى بن حسان، أخبرنا سليمان بن موسى أبو داود، حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدثني خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب، أما بعد، قال رسول الله ﷺ: «من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله»، وقال السدي: لما أسر العباس وعقيل ونوفل قال رسول الله ﷺ للعباس: «افد نفسك وابن أخيك» فقال: يا رسول الله، ألم نصل إلى قبلتك، ونشهد شهادتك، قال «يا عباس، إنكم خاصمتم فخصمتم»، ثم تلا عليه هذه الآية ﴿ألم تكن أرض الله واسعة﴾ الآية، وراه ابن أبي حاتم.

وقوله: ﴿إلا المستضعفين﴾ إلى آخر الآية، هذه عذر من الله لهؤلاء في ترك الهجرة، وذلك أنهم لا يقدرون على التخلص من أيدي المشركين، ولو قدروا ما عرفوا يسلكون الطريق، ولهذا قال: ﴿لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً﴾، قال مجاهد وعكرمة والسدي: يعني طريقاً.

وقوله تعالى: ﴿فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم﴾ أي يتجاوز من الله عنهم بترك الهجرة، عسى من الله موجبة، ﴿وكان الله عفواً غفوراً﴾، قال البخاري[2]: حدثنا أبو نعيم، حدثنا شيبان عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: بينا رسول الله ﷺ يصلي العشاء إذ قال: سمع الله لمن حمده، ثم قال قبل أن يسجد «اللهم نجّ عياش بن أبي ربيعة، اللهم نجّ سلمة بن هشام، اللهم نجّ الوليد بن الوليد، اللهم نجّ المستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، اللهم اجعلها سنين كسني يوسف».

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا أبو معمر المقري، حدثني عبد الوارث، حدثنا

(١) سنن أبي داود (جهاد باب ١٧٠).
(٢) صحيح البخاري (تفسير سورة النساء باب ١٨).

كتاب تفسير ابن كثير، ج٢ ص٣٤٤

Auch Ibn Ḥazm erwähnte, neben anderen Gelehrten, dass es Entschuldigungsgründe geben kann für eine Person, die keine Hijra macht. Es ist also kein Kufr in Dār al-Ḥarb zu leben und das ist nicht die Ansicht von Takfīr bil ʿUmūm. Und wer es versucht gleich zu machen, versucht die Angelegenheit den Leuten unklar zu machen, und das ist die Eigenschaft der Shayāṭīn.

Teil 2: Die Bayhasīya und ʿAwfiyya

Die zweite Gruppe, deren Irrleitung die Murjiʾa versuchen, mit Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Ḥarb gleichzusetzen, ist die Bayhasīya und deren Untergruppe, die ʿAwfiyya.

Imām Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī (gest. 324 هـ) sagt über die ʿAqīda der ʿAwfiyya, einer Gruppe der Bayhasīya der Khawārij:

> *„Und beide Gruppen von den ʿAwfiyya sagen: Wenn der Imām zum Kāfir wird, so wurde der Untertan zum Kāfir, der Abwesende von ihnen, und der Anwesende“*

مقالات الإسلاميين
واختلاف المصلين

تأليف
شيخ أهل السنة والجماعة الإمام
أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري
المتوفى في عام ٣٣٠ من الهجرة

بتحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه !

الجزء الأول

اهداءات ٢٠٠٠
احد فتح الله خليفه
أستاذ الفلسفة بأحد معاهد الإسكندرية

العوفية

ومن « اليهسية » فرقة يقال لهم « العوفية » وهم فرقتان :
(١) فرقة تقول : مَنْ رجع من دار هجرتهم ومن الجهاد إلى حال القعود نبرأ منهم .
(٢) وفرقة تقول : لا نبرأ منهم ؛ لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا لهم .
وكلا الفريقين من « العوفية » يقولون : إذا كفر الإمام فقد كفرت الرعية الغائبُ منهم والشاهد .
واليهسية يبرءون منهم ، وهم جميعا يقولون أبا يهس .

* * *

أصحاب شيب النجراني (الشيبية)

ومن « اليهسية » فرقة يقال لهم « أصحاب شيب[1] النجراني » يعرفون « بأصحاب السؤال » .

(١) قال البغدادي في الفرق بين الفرق (ص ٦٥) : « هؤلاء يعرفون بالشيبية لانتسابهم إلى شيب بن يزيد الشيباني الملقب بأبي الصحاري ، ويعرفون بالصالحية أيضاً لانتسابهم إلى صالح بن مسرح الخارجي ، وكان شيب بن يزيد الخارجي من أصحاب صالح ، ثم تولى بعده على جنده » اهـ . وقال المقريزي في الخطط (٢/٣٥٥) « الشيبية : أتباع شيب بن يزيد بن أبي نعيم (وفي بعض المراجع « بن نعيم ») الخارج في خلافة عبد الملك بن مروان وصاحب الحروب العظيمة مع الحجاج بن يوسف الثقفي ، وهم على ما كانت عليه الحكمية الأولى ، إلا أنهم انفردوا عن الخوارج بجواز إمامة المرأة وخلافتها ، واستخلف شيب هذا أمه غزالة (وفي كثير من الأصول أن غزالة زوج شيب كما ستسمعه في كلام الذهبي) فدخلت الكوفة ، وقامت خطيبة ، وصلت الصبح بالمسجد الجامع ، فقرأت في الركعة الأولى بالبقرة ، وفي الثانية بآل عمران ، وأخبار شيب طويلة » اهـ . وغزالة هذه هي التي يقول فيها خزيمة بن فاتك الأسدي :

أقامت غزالة سوق الضراب لأهل العراقين حولا قميطا
سمت للعراقين في جيئها فلاقى العراقان منها أطيطا

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٣/١٦٠) : « شيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن عمرو بن الصلت ، الشيباني الخارجي ، خرج بالموصل ، فبعث إليه الحجاج خمسة قواد فقتلهم واحداً بعد واحد ، ثم سار إلى الكوفة ، وقاتل الحجاج وحاصره ،

كتاب مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج١ ص١٧٩

So ist die Behauptung der Murjiʾa, dass dies angeblich gleich oder ähnlich mit Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Ḥarb sei. Die Widerlegung hierauf ist gleich oder ähnlich zu dem Scheinargument mit den Azāriqa. Denn die ʿAwfiyya machen hier den individuellen Takfīr auf Menschen, denen sie vorher das Urteil des Islāms gegeben haben, wenn eine andere Person in Kufr gefallen ist, nach ihrer Festlegung. Und wir sprechen keinen Takfīr auf Muslime ohne einen klaren Beweis über ihren Kufr. Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Ḥarb meint, dass man in Unkenntnis der ʿAqīda einer Person in Dār al-Ḥarb, ihr das Urteil des Kufrs gibt, bis, mit Gewissheit, das Gegenteil feststeht.

Wir lehnen die Regel ab, dass man selbst zum Kāfir wird, weil der Imām zum Kāfir wurde, weil es dafür keinen Beweis gibt. Wenn jemand aber dem Imām in seinem Kufr folgt, dann ist sein Kufr klar geworden. Und wenn der Imām nach seinem Kufr nicht vom Amt enthoben wird, sondern er ändert die Gesetzgebung und damit den Dīn des Staates, so dass es zu Dār al-Ḥarb wird, dann tritt wieder Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Ḥarb ein. Und eines der Anzeichen für den Islām in dieser Situation wäre der Takfīr auf den abtrünnigen Imām und seine Ablehnung.

Imām Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī (gest. 324 هـ) erwähnt die ʿAqīda der Bayhasīya, zu denen die ʿAwfiyya gehören, der Khawārij und ihren Takfīr bei Furūʿ-Angelegenheiten:

> *„So wenn einer von seinen Awliyāʾ anwesend ist, an Orten von (einem) Ḥarām-Ereignis, und er weiß nicht, ob es Ḥalāl oder Ḥarām ist, oder er ist im Zweifel über es, er zögert darin, er übernimmt es nicht und er spricht sich nicht frei von ihm, bis er weiß, ob das Begangene, Ḥalāl oder Ḥarām ist, dann sprechen sich die Bayhasīya von ihm frei“*

مقالات الإسلاميين
واختلاف المصلين

تأليف
شيخ أهل السنة والجماعة الإمام
أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري
المتوفى في عام ٣٣٠ من الهجرة

بتحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه !

الجزء الأول

إهداءات ٢٠٠٠
احمد فتح الله خليفه
أستاذ الفلسفة بأحاديه الإسكندرية

أهل الوقف لوقفهم في أمرهم وجَحْدهم الولاية عنه وجحدهم البراءة من ميمون ، وذلك أن الوقف لا يسع على الأبدان ، ولكن يسع على الحكم بعينه مالم يوافقه أحد من المسلمين ، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حضر ذلك ألا يعرف مَنْ أظهر الحق ودان به ، ومن أظهر الباطل ودان به .

• • •

وزعم أبو عيسى أنه لا يُسْلِمُ أحد حتى يقر بمعرفة الله ومعرفة رسوله ومعرفة ما جاء به محمد جملةً ، والولاية لأولياء الله سبحانه ، والبراءة من أعداء الله ، وما حرم الله سبحانه مما جاء فيه الوعيد فلا يسع الإنسانَ إلا علمُه ومعرفته بعينه وتفسيره ، ومنه ماينبغي أن يعرفه باسمه ولا يبالي ألا يعرف تفسيره وعينه حتى يُنْتَقَل به ، وعليه أن يقف عندما لا يعلم ، ولا يأتي شيئا إلا بعلم ، فتابعه على ذلك ناس كثير من الخوارج ، وفارقه ناس كثير منهم ، فسُمُّوا « البيهسية » وسمت البيهسية مَنْ خالفهم من الخوارج « الواقفة » .

• • •

وقال غيره من الناس : قد يُسْلِمُ الإنسان بمعرفة وظيفة الدين ، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، والإقرار بما جاء من عند الله جملة ، والولاية لأولياء الله ، والبراءة من أعداء الله ، وإن لم يعرف ماسوى ذلك ؛ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل ، فمن واقع شيئا من الحرام مما جاء فيه الوعيد وهو لا يعلم أنه حرام فقد كفر ، ومن ترك شيئا من كبير ما افترضه الله سبحانه عليه وهو لا يعلم فقد كفر ، فإن حضر أحد من أوليائه مُوَاقعة من واقع الحرامَ وهو لا يدري أحلال أم حرام أو اشتبه عليه وقف فيه ، فلم يتولَّه ولم يبرأ منه حتى يعرف أحلال رُكِب أم حرام ، فبرئت منه البيهسية .

• • •

كتاب مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج١ ص١٧٨

Und das zeigt die Übertreibung dieser Sekte und ihre Unterscheidung zur Ahl as-Sunna. Denn sie würden den Takfīr auf das ganze Volk machen, nur weil der Imām Khamr getrunken hat. Und sogar unabhängig davon, ob das Volk von dem Khmar des Imāms wusste oder nicht. Niemand von uns hat jemals das behauptet oder auch nur etwas Ähnliches dazu.

Teil 3: Die Akhnasīya

Die nächste Gruppe der Khawārij, welche die Murjiʾa versuchen, für ihre Zwecke zu instrumentalisieren, sind die Akhnasīya. Eine weitere Untergruppe der Khawārij, wie bekannt, sind die Khawārij in extremer Spaltung.

Imām ash-Shahrastānī (gest. 548 ﻫ) beschreibt die ʿAqīda der Akhnasīya:

> *„Die Akhnasīya: Die Gefährten von Akhnas bin Qays von der Gesamtheit der Thaʿāliba. Und er (Akhnas) wandte sich ab von ihnen, indem er sagte: ‚Ich zögere bezüglich allen von Ahl al-Qibla, die in Dār at-Taqīya waren, außer von wem Glauben bekannt ist, so wende ich mich zu ihm, oder Kufr, so sage ich mich von ihm los'. Und sie verbieten den Ightīyāl, das Töten und den Raub im Geheimen"*

الملل والنحل

تأليف

أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني

٤٧٩-٥٤٨هـ

تمتاز هذه الطبعة بالفهارس الآلية

تحقيق

أمير علي مهنا — علي حسن فاعور

الجزء الأول

دار المعرفة
بيروت، لبنان

شكر وتقدير

تقدّم شكرنا وتقديرنا لصديقنا وأستاذنا الجليل الدكتور إبراهيم بيضون الذي عوّدنا على أن يضع بين أيدينا كل ما تحتويه خزانة كتبه من المصادر والمراجع القيّمة، والذي نجد عنده الحلول لكلّ المشكلات التاريخية والعلمية التي نواجهنا في مجال عملنا أثناء التحقيق.

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الثالثة ١٩٩٣م - ١٤١٤هـ

دار المعرفة
DAR EL-MAREFAH
Publishing & Distributing

ص.ب ٥٨٧٦ (الجمهورية) ٢٠١ ٥٨٣٣٣٠ ٥٨٣٣٣٤ برقياً معرفكار بيروت، لبنان

(أ) **الأخنسية**[1]: أصحاب الأخنس[2] بن قيس، من جملة الثعالبة، وانفرد عنهم بأن قال: أتوقف في جميع من كان في دار التقية من أهل القبلة؛ إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه، أو كفر فأتبرأ منه، وحرموا الاغتيال والقتل، والسرقة في السر، ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال حتى يبدعي إلى الدين، فإن امتنع قوتل؛ سوى من عرفوه بعينه على خلاف قولهم، وقبل إنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركي قومهم أصحاب الكبائر، وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل.

(ب) **المُعَيْدِيّة**[3]: أصحاب معيْد بن عبد الرحمن، كان من جملة الثعالبة خالف الأخنس في الخطأ الذي وقع له في تزويج المسلمات من مشرك، وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم، وقال: إني لأبرأ منه بذلك، ولا أدع اجتهادي في خلافه، وجوزوا أن تصير سهام الصدقة سهماً واحداً في حال التقية.

(ج) **الرُّشَيْدِيّة**[4]: أصحاب رشيد الطوسي، ويقال لهم العشرية، وأصلهم أن الثعالبة كانوا يوجبون فيما سقي بالأنهار والفتى نصف العشر، فأخبرهم زياد[5] بن عبد الرحمن أن فيه العشر، ولا تجوز البراءة ممن قال فيه نصف العشر

(١) راجع في شأن هذه الفرقة: (الفرق بين الفرق ص ١٠١ والتبصير ص ٣٣).
(٢) في الفرق بين الفرق: سمّاه عبد القاهر «الأخنس» ويزيد. وقال: كان في بدء أمره على قول الثعالبة في موالاة الأطفال، ثم تخنس من بينهم، أي تتأخى واستخفى.
(٣) راجع في شأن هذه الفرقة: (التبصير ص ٣٣ والفرق بين الفرق ص ١٠١) حيث قال: «والفرقة الثانية منهم معيدية قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة اسمه معيد خالف جمهور الثعالبة في أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها...».
(٤) في مقالات الإسلاميين أنها تسمى «العشرية» أيضاً. وفي الفرق بين الفرق ص ١٠٢: «والفرقة الخامسة من الثعالبة يقال لها الرشيدية، نسبوا إلى رجل اسمه رشيد، وانفردوا بأن قالوا: فيما سقي بالعيون والأنهار الجارية نصف العشر، وإنما يجب العشر الكامل فيما سقته السماء. وخالفهم زياد بن عبد الرحمن فأوجب فيما سقي بالعيون والأنهار الجارية العشر الكامل».
(٥) هو رأس الزيادية وقد أكفر أصحابه شيبان بن سلمة الخارجي في قوله بشبيه الله سبحانه بخلقه.

كتاب الملل والنحل، الشهرستاني، الفصل الرابع: الخوارج، الثعالبة، ص١٥٣

Die Widerlegung dieses Scheinargumentes liegt in der Zitierung ihrer Glaubenslehre. Die Murjiʾa behaupten, dass die Akhnasīya Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Ḥarb vertreten würden. Der Unterschied ist offensichtlich für jeden, der Verstand hat - und genau das ist das Problem, das wir mit den Murjiʾa haben. Zuerst: Dār at-Taqīya ist bei den Khawārij gleichbedeutend mit Dār al-Kufr bei den Muslimen, darauf bauen sie ihr Scheinargument auf.

Imām ʿAbdulqāhir al-Baghdādī (gest. 429 هـ) erklärt Dār at-Taqīya bei den Khawārij als das Gegenteil von ihrem Herrschaftsgebiet:

> *„Und sie erlaubten die Heirat der Muslima mit Kuffār ihres Volkes in Dār at-Taqīya. So was im Dār ihres Urteils anbelangt, so halten sie jenes nicht für erlaubt“*

الفَرْقُ بَيْنَ الفِرَق

وبَيَان الفرقة النَّاجية مِنْهُم

عَقَائد الفِرق الإسْلَامِيّة وآراء كبار أعلامها

للأستاذ الإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي
المتوفى في عام ٤٢٩ هـ — ١٠٣٧ م

دراسة وتحقيق
محمد عثمان الخشت

مكتبة ابن سينا
للنشر والتوزيع والتصدير
٧٦ شارع محمد فهيد - جامع الفتح - النزهة
مصر الجديدة القاهرة ت ٤٢٧٩٨٦٣ / ٤٢٨٠٨٤٣

للحج ، ولا شيء من الأسباب التي يتوصَّل بها إلى أداء الواجب ، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها ، دون أسبابها الموصلة إليها » .

ومنها : قولهم جميعا بوجوب استتابة مخالفيهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تابوا وإلا قتلوا ، سواء كان ذلك الخلاف فيما يَتَّسع جَهْلُه أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا : « من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم اُستتيب ، فإن تاب وإلا قتل » .

وقالوا : « إن العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهلَ التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم » .

وأجازت : الأباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين ، كمن دخل زرعا بغير إذن مالكه ، فإن الله قد نَهاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به .

وقالوا : « لا يُتْبَعُ المدبِرُ في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوَحِّداً ، ولا نقتل منهم امرأة ولا ذرية » ، وأباحوا قتل المُشَبِّهة والبَاغَ مدبرهم وسَبْيَ نسائهم وذَرَاريهم ، وقالوا : « إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة » .

وقد كان من الإباضية رجل يعرف بإبراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره ، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء ، فأبطأت عليه ، فحلف ليبيعَنَّها في الأعراب ، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من العَجَارِدة[1] : كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكفرة ؟

فقال له إبراهيم : « إن الله تعالى قد أَحَلَّ البيع ، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك » .

فتبرأ منهم ميمون ، وتوقف آخرون منهم في ذلك ، وكتبوا بذلك إلى علمائهم ، فأجابوهم بأن بيعها حلال ، وبأنه يستتاب ميمون ، ويستتاب من توقَّف في إبراهيم ؛ فصاروا في هذا ثلاث فرق : إبراهيمية ، وميمونية ، وواقفة .

وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قومٌ يقال لهم الضحاكية ، وأجازوا نكاح المسلمة

(١) تقدم الحديث عنه .

من كفار قومهم في دار التقية ، فأما في دار حكمهم فلا يستحلون ذلك ، وقوم منهم توقفوا في هذه المسلمة وفي أمر الزوجة ، وقالوا : « إن ماتت لم نُصَلِّ عليها ، ولم نأخذ ميراثها ، لأنا لا ندري ما حالها » .

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قومٌ يقال لهم البَيْهَسية أصحاب أبي بَيْهَسَ هَيْصَم بن عامر[1] . قالوا : « إن ميموناً كفر بأن حرم بيع الأَمَةِ في دار التقية من كفار قومنا ، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كُفْرَ ميمون وصواب إبراهيم ، وكفر إبراهيم بأن لم يتبرأ من الواقفة » . قالوا : « وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان ، وإنما الوقوف على الحكم بعينه مالم يوافقه أحد ، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حَظَّر ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به . ومن أظهر الباطل ودان به » .

ثم إن البيهسية قالت : « إن مَنْ واقع ذنباً لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي ويحد ، ولا نُسَمِّيه قبل الرفع إلى الوالي مؤمناً ولا كافراً » .

وقال بعض البيهسية : « فإذا كفر الإمامُ كفرت الرعية » .

وقال بعضهم : « كلُّ شراب حلال الأصل موضوعٌ عمن سَكِرَ منه كلُّ ما كان منه في السكر : من ترك الصلاة ، والشتم لله عز وجل ، وليس فيه حَدٌّ ولا كفر ما دام في سكره » .

وقال قوم من البيهسية يقال لهم العَوْفية : « السكر كُفْر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه » وافترقت العوفية من البيهسية فرقتين :

فرقة قالت : « مَنْ رجع عنا من دار هجرته ومن الجهاد إلى حال القُعُود بَرِئْنا منه » .

وفرقة قالت : « بل نَتَوَلاَّهُ لأنه رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا » .

وكلا الفريقين قال : « إذا كفر الإمامُ كفرت الرعية ، الغائب منهم والشاهد » .

(١) هَيْصَم بن جابر الضبعي ، أبو بَيْهَس : (٠٠٠ ـ ٩٤هـ = ٠٠٠ ـ ٧١٣م) كان فقيهاً متكلماً ، وكفر أبو بيهس — نافع بن الأزرق وعبد الله بن إباض في بعض ما ذهبا إليه ، وتبعه جماعة . قال المقريزي : « قتل في المدينة وصُلب » . الخطط ٢ : ٣٥٥ ووردت أخباه نسبه فيه محرفة . وانظر رغبة الأمل ٧ : ٢١٩ ، ٢٤٠ ـ ٢٤٢ ، والمحور العين ١٧٦ ، والتاج ٤ : ١١٣ .

كتاب الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، ص٩٩و١٠٠

So unterscheiden die Khawārij zwischen Dār al-ʿAlāniyya, ihr Gebiet, in dem sie ihre falsche Glaubenslehre offenkundig leben, und Dār at-Taqīya, dem Gegenteil. Analog zu Dār al-Islām, dem Gebiet der Muslime, und Dār al-Kufr, dem Gebiet der Nichtmuslime.

Die Antwort auf die Verwirrung der Murjiʾa: Die Akhnasīya **zögern** bezüglich der Leute in Dār at-Taqīya. Sie halten sich vom Urteil über die Leute zurück, neben anderen auf ihrer Unwissenheit aufgebauten Urteilen. Die Akhnasīya haben einen eigenen Irrweg. Weder sagen sie sich los, noch bestätigen sie, bis sie selbst, nach ihrem Maßstab, Kufr oder Iman wahrgenommen haben. Das ist falsch und offensichtlich nicht Takfīr bil ʿUmūm. Denn Takfīr bil ʿUmūm auf Dār al-Kufr, bzw. Takfīr ad-Dār, ist, dass man den Menschen eines Gebiets im Allgemeinen das Urteil des Dār gibt, bis das Gegenteil mit Gewissheit bewiesen ist, wie von sämtlichen Gelehrten erklärt und dargelegt.

Die Murjiʾa aber sind unfähig, auf die Rechtsurteile der klassischen Gelehrten zu antworten und flüchten sich stattdessen in mehrdeutige Aussagen und Scheinargumente, mit denen sie versuchen, die Laien in ihren Reihen zu festigen. Für die Kontextleugner unter den Murjiʾa zeigt Imām Abū al-Ḥasan al-Ashʿarī (gest. 324 ﻫ) nochmal explizit den Unterschied zwischen dem Zögern und sich Lossagen bei den Khawārij auf:

> *„Und von den Ḍuḥākīya ist eine Gruppe, sie zögern und haben sich nicht losgesagt von dem, der es tat und sie sagten: ‚Wir geben dieser, mit Kuffār unseres Volkes, verheirateten Frau nichts von den Rechten der Muslime, wir beten nicht über sie, wenn sie stirbt und wir zögern bezüglich ihr‘. Und (einige) von ihnen sagen sich von ihr los.“*

مقالات الإسلاميين
واختلاف المصلين

تأليف
شيخ أهل السنة والجماعة الإمام
أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري
المتوفى في عام ٣٣٠ من الهجرة

بتحقيق
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه !

الجزء الأول

الطبعة الأولى
في عام ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م

مؤسسة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي بالفجالة القاهرة

كل كبيرة فهي كفر نعمة ، لا كفر شرك ، وإن مرتكبي الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها .

ووقف كثير من الإباضية في إيلام أطفال المشركين في الآخرة ؛ فجوزوا أن يؤلمهم الله سبحانه في الآخرة على غير طريق الانتقام ، وجوّزوا أن يدخلهم الجنة تفضلا ، ومنهم من قال : إن الله — سبحانه ! — يؤلمهم على طريق الإيجاب ، لا على طريق التجويز .

• • •

الضحاكية

ثم رجع بنا القول إلى الإخبار عن الاختلاف في أمر المرأة :

فافترقت فرقة من « الواقفة » وهم « الضحاكية » فأجازوا أن يُزَوَّجوا المرأة المسلمة عندهم من كفار قومهم في دار التقية ، كما يسع الرجلَ منهم أن يتزوج المرأة الكافرة من قومه في دار التقية ، فأما في دار العلانية — وقد جاز حكمهم فيها — فإنهم لا يستحلّون ذلك فيها .

ومن « الضحاكية » فرقة وقفت فلم تبرأ ممن فعله ، وقالوا : لا نصلي هذه المرأة المتزوجة من كفار قومنا شيئاً من حقوق المسلمين ، ولا نصلي عليها إن ماتت ، ووقف فيها ، ومنهم من يَرِئ منها .

واختلفوا في أصحاب الحدود : فمنهم من يرئ منهم ، ومنهم من تولاهم ، ومنهم من وقف .

واختلف هؤلاء في أهل دار الكفر عندهم ؛ فمنهم من قال : هم عندنا كفار إلا من عرفنا إيمانه بعينه ، ومنهم من قال : هم أهل دار خلط ؛ فلا نتولّى إلا من عرفنا فيه إسلاما ، ووقف فيمن لم نعرف إسلامه ، وتولى بعض هؤلاء بعضا على اختلافهم ، وقالوا : الولاية تجمعنا فسموا « أصحاب النساء » وسَمَّوْا من خالفهم [من] الواقفة « أصحاب المرأة » .

وصارت « الواقفة » فرقتين : فرقة تولّوْا الناكحة ، وفرقة ينسبون إلى « عبد الجبار بن سليمان » ، وهم الذين يتبرءون من المرأة الناكحة من كفار قومهم .

كتاب مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، مقالات الخوارج، ص١٧٦

Das Zögern und sich Lossagen sind bei den Khawārij genauso entgegengesetzt. Somit ist das Scheinargument vollständig widerlegt und, mit Allāhs Erlaubnis, verdeutlicht.

Anmerkung ([1]): Einige Passagen wurden vorsorglich weggelassen. Der Sinn und Zweck dieses Beitrags ist das Aufgreifen einer theologischen Debatte, kein Aufruf oder eine Billigung von Straftaten gemäß Landesrecht. Auch wenn es sich hier lediglich um historische Zitate handelt, die, auch gemäß dem Landesrecht keine juristische Relevanz alleine durch Zitierung haben. Unsere Positionen, und ihre Problemlosigkeit, sollten bereits durch viele unserer Texte, **und vor allem durch das, wozu wir nicht aufrufen,** klar geworden sein, für denjenigen, der fachkundig ist.

ZITIERVORSCHLAG

Irshād Media (2026): Takfīr bil ʿUmūm und die Anzeichen des Islāms. https://irshadmedia.com/de/posts/takfir-bil-umum-anzeichen-des-islams/ (abgerufen am 18. November 2026).

Kurzlink: irshadmedia.com/de/p/155/

Quelle: https://irshadmedia.com/de/posts/takfir-bil-umum-anzeichen-des-islams/ · Abgerufen am 18. November 2026